الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف- المسيلة-

كلية: الحقوق والعلوم السياسية
تخصص: إدارة محلية
رقم التسجيل:.....

قسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية
الرقم التسلسلي:.....

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: إدارة محلية

دور الأحزاب السياسية في تنمية الحس السياسي وترسيخ قيم المواطنة في الجزائر

من إعداد الطالبتين:
✓ بن ناصر نجاة
✓ حاجيج دلال

إشراف الاستاذ:
✓ د. عروس ميلود

الاسم واللقب	الصفة	الجامعة
– بوعيسي حسام	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	رئيسا
– عروس الميلود	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مشرفا ومقررا
– بوعنان ليندة	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مناقشا

تاريخ المناقشة:2024/06/12

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كليـة: الحقوق والعلوم السياسية

قسـم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تصريح شرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أدناه،

اسم ولقب الطالب: بن ناصر نجاة

المولود بتاريخ: 1986/07/15 مكان الميلاد: مسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية / رخصة السياقة رقم: 119861018000771008

والصادرة بتاريخ: 2022/05/08 عن دائرة مسيلة

المسجّل(ة) بكلية: الحقوق والعلوم السياسية قسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر2:

عنوانها: دور الأحزاب السياسية في تنمية الحس السياسي وترسيخ قيم المواطنة في الجزائر

خلال الموسم الجامعي 2024/2023، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة

أصرح بشرفي أني ألتزمت بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير أخلاقيات النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه

التاريخ: 2024/06/04

توقيع المعني

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

1985

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية: الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تصريح شرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أدناه،

اسم ولقب الطالب: حاجيج دلال

المولود بتاريخ: 1986/04/18 مكان الميلاد: مسقرة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية / رخصة السياقة رقم: 203961954

والصادرة بتاريخ: 2019/01/21 عن دائرة: مسقرة

المسجّل(ة) بكلية: الحقوق والعلوم السياسية قسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر2:

عنوانها: دور الأحزاب السياسية في تنمية الحس السياسي وترسيخ قيم المواطنة في الجزائر

خلال الموسم الجامعي 2024/2023، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة

أصرح بشرفي أني ألتزمت بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير أخلاقيات النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه

التاريخ: 2024/06/04

توقيع المعني

شكر وعرفان

نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الدكتور الفاضل «عروس ميلود» الذي كان نعم الموجه والقائد طيلة مراحل إنجاز هذه المذكرة الأكاديمية، والذي بذل من وقته الكثير في سبيل إرشادنا، وعلى توجهيه القيم، ورأيه النير الذي ساهم في إخراج هذا العمل في شكله النهائي .نتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة كل بإسمه ومقامه، على قبول مناقشة هذا العمل. ولاننسى أن نشكر موظفي ومسيري كلية الحقوق والعلوم السياسية، وخاصة قسم علوم السياسية، على كل المساعدات التي قدموها لإنجاز هذا العمل. كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان والعرفان إلى العائلتين الكريمتين، وخاصة الوالدين الكريمين لكل منا، حفظهم الله على الرعاية والاهتمام.

دون أن ننسى من كان عونا معينا في كتابة هذه المذكرة ((عزري زكرياء)) ونشكر في الأخير كل من قدم لنا يد العون والمساعدة، سواء من قريب أو بعيد.

فلكم كل الحب والتقدير.

إهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

تم بعون الله إتمام هذا البحث المتواضع الذي أهديه

إلى من قال فيهما عز وجل " وبالوالدين إحسانا"

إلى أعز ما أملك في هذا الوجود إلى التي تتألم لآلامي وتفرح لأفراحي

إلى نبع الحب والعطف والحنان أمي الحنون

إلى الذي عبد لي الطريق وهمه الوحيد هو نجاحي وتفوقي أبي العزيز

إلى الشموع التي تنير لي الطريق إخوتي

إلى جميع الأقارب صغارا وكبارا

إلى جميع الأصدقاء والأحباب

إلى كل المعلمين والأساتذة الذين ساهموا في تكويني خاصة الأستاذ المشرف

وإلى كل من علمني ولو حرفاً

إلى كل من ساعدني ولو بنصيحة إلى كل من قرأ هذه المذكرة

إلى كل هؤلاء، أهدي عملي هذا الذي أدعو المولى عز وجل

أن يكون عملا متقبلا مفيدا

وأن يكون انطلاقةً لمسيرة أخرى إن شاء الله

بن ناصر نجاة *** ***

إهداء

الحمدلله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، والصلاة والسلام على اشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أهدي ثمرة جهدي التي طالما تمنيت إهداءها وتقديمها في أحلى طبق إلى أعز مايملك المرء في الحياة، إلى الكوكبين اللذين أضاءا دربي، إلى من قال فيهما الرحمن «وقل ربّ ارحمهما كما ربياني صغيرا».إلى التي حملتني وهنا على وهن، وقاست وتألمت لألمي، إلى من رعتني بعطفها وحنانها، وسمعت طرب الليل من أجلي، إلي أول كلمة نطقت بها شفتاي أمي الحبيبة

إلى الذي عمل وكد وجد فقاسى ثم غلب حتى وصلت إلى هدفي هذا، إلى .... المصباح الذي لا يبخل إمدادي بالنور، إلى الذي علمني بسلوكه خصالا أعتز بها في حياتي والدي العزيز....

إلى من ترعرت بينهم وتقاسمت معهم السراء والضراء، إلى إخوتي سندي في الحياة... وإلى كل الأهل والأقارب، الأحباب والأصدقاء والذين يصيح القلب بذكرهم، وتعجز كلمات القلم عن وصفهم، الآن تفتح الأشرعة، وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم، هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لايضيء إلا قنديل الذكريات، ذكريات الأخوة البعيدة، إلى الذين أحببتهم زملائي رفقاء دربي الدراسي .والحمد لله على كل شيء

*** حاجيح دلال ***

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان.....V

إهداء VI

فهرس المحتويات .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

مقدمة:.....10

الفصل الأول: الإطار المفاهيـــــــــــــــــمي للـــــدراسة

المبحث الأول: أساسيات حول الأحزاب السياسية 20

المطلب الأول: تعريف الحزب السياسي 20

المطلب الثاني: نشأة الأحزاب السياسية في الجزائر 23

المطلب الثالث: أهداف الأحزاب في الجزائر 26

المطلب الرابع وظائف الأحزاب السياسية 30

المبحث الثاني: أساسيات حول الحس السياسي.....37

المطلب الأول: مفهوم الحس السياسي 36

المطلب الثاني: نظريات حس سياسي.....37

المطلب الثالث: أسس الحس السياسي 42

المطلب الرابع: آليات تنمية الحس السياسي 45

المبحث الثالث: أساسيات حول المواطنة 49

المطلب الأول: تعريف المواطنة.....48

المطلب الثاني: نشأة مفهوم المواطنة، وتطوره في الجزائر.....50

المطلب الثالث: عناصر وقيم المواطنة.....55

الفصل الثاني: الأحزاب السياسية في الجزائر ودورها في تنمية الحس السياسي وترسيخ قيم المواطنة

المبحث الأول: دور الأحزاب السياسية في تنمية الحس السياسي 64

المطلب الأول: التوعية السياسية وتشجيع المشاركة السياسية 64

المطلب الثاني: تنظيم الحملات الانتخابية وتطوير القدرات القيادية 64

المطلب الثالث: تعزيز الحوار و الانتماء السياسي 67

المبحث الثاني: دور الأحزاب السياسية في ترسيخ قيم المواطنة 69

المطلب الأول: التثقيف السياسي والمشاركة السياسية 69

المطلب الثاني: تعزيز الحوار والتفاهم وتمثيل المواطنين 70

المطلب الثالث: محاربة الفساد والدفاع عن حقوق الإنسان 74

المطلب الرابع: ترسيخ قيمة المساواة وحرية المشاركة السياسية 76

المبحث الثالث: دور الأحزاب السياسية في إدارة التنمية السياسية.....78

المطلب الأول: المشاركة السياسية وتكوين النخبة السياسية 78

المطلب الثاني: التنشئة السياسية 82

المطلب الثالث: إدارة التنافس السياسي 84

الخاتمة 88

قائمة المصادر والمراجع 90

الملخص 94

مقدمة

مقدمة:

تعد الأحزاب السياسية من أهم أدوات التنمية السياسية في العصر الحديث، وعلى اعتبار أن فعالية سياسة التصنيع تعبّر عن مضمون التنمية الاقتصادية، فإنّ حركية الأحزاب السياسية والنظام الحزبي تعبّر بالمقابل عن درجة التنمية السياسية داخل النظام السياسي.

كما تعتبر الأحزاب السياسية في النظرية السياسية الحديثة من أهم ملامح الديمقراطية، وذلك باعتبارها ممثلة للإرادة الشعبية، التي تحضر عبر الانتخابات، انتخابات داخلية من خلال انتخاب الأجهزة المسيرة للحزب وطنيا وجهويا وإقليميا، وكذلك عبر المشاركة في المؤتمرات واختيار مرشحي الحزب، وانتخابات خارجية عبر تقديم برامج والقيام بحملات انتخابية خارجية لإقناع الناخبين، وذلك للوصول إلى الحكم، وأخيرا لتطبيق برنامجها.

والأحزاب السياسية بهذا المعنى، تمثل التيارات الفكرية والسياسية الموجودة في المجتمع، والتي تتنافس على فرض برامجها، عبر إقناع الناخبين الذين يمثلون فئات عريضة من الشعب، وهي بذلك تقوم بوظيفة في غاية من الأهمية، وهي وظيفة ترشيد الإختلاف بين التيارات الفكرية والسياسية والدينية داخل المجتمع، لأن التنافس الانتخابي هو المحدد الوحيد لفرض البرنامج الانتخابي، وليس المحدد هو الصراع والتناحر القبلي الإثني والمذهبي.

لذلك نجد الأحزاب السياسية قد حضرت كركن أساسي ضمن النظرية السياسية الحديثة، فلا يمكن تصور دولة ديمقراطية من دون أحزاب ومن دون تنافس انتخابي ومن دون تداول سلمي على السلطة، وحتى في الأنظمة الملكية، أصبحت الأحزاب السياسية تقوم بدور أساسي في بلورة المفهوم الحديث للسياسة، والذي يربط ممارسة السلطة بالإرادة الشعبية.

إن التنمية المجتمعية عن طريق المواطنة وتفعيل الحس السياسي لدى المواطنين هي عملية تسريع النمو في المجتمع أي تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة معينة من الزمن، على أن تكون هذه التنمية موجهة لخدمة المجتمع والدولة بصفة عامة.

كما تعتبر المواطنة أحد أوجه التنمية المجتمعية التي تتضمن في إحدى جوانبها تنمية روح المساءلة والولاء والمشاركة السياسية والحس السياسي للمواطن، هذه الأخيرة التي تمثل مؤشراً قوي الدلالة على مدى تطور أو تخلف المجتمع ونظامه السياسي.

ومما لاشك فيه أن التنمية السياسية في الجزائر من المواضيع التي لها أثر بالغ الأهمية في إرساء البناء المؤسسي للدولة، وعليه فإننا سنحاول تحليل دور وعلاقة الأحزاب بالمواطنة والحس السياسي للمواطن انطلاقاً من المستوى القاعدي المحلي، على اعتبار أن تنمية الكل لا تتم إلا من خلال تنمية مختلف أجزائه، وبالتالي تبرز أهمية تظافر وتكامل الجهود وطنياً لاستحالة قيام عملية تنموية سياسية شاملة بصورة عشوائية أو وفق منظور جهوي ضيق.

إشكالية الدراسة:

تعالج هذه الدراسة البحثية السؤال البحثي التالي:

- ما دور الاحزاب السياسية في بلورة الحس السياسي ودعم قيم المواطنة في الجزائر؟

التساؤلات الفرعية:

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تساهم الأحزاب السياسية في تكوين الحس السياسي للمواطن؟
- هل تعمل الأحزاب السياسية على ترسيخ قيم المواطنة لدى أفراد الشعب؟
- هل تشارك الأحزاب السياسية في التنمية السياسية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

1-الفرضية الرئيسية:

للأحزاب السياسية في الجزائر دور كبير في ترقية الحس السياسي وقيم المواطنة وبالتالي التأثير الايجابي في التنمية السياسية.

2-الفرضيات الفرعية:

- تساهم الأحزاب السياسية في تكوين الحس السياسي للمواطن عن طريق تقديم المعلومات حول القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة. يتم ذلك من خلال برامجها ومنشوراتها، بالإضافة إلى الخطاب السياسي الذي ينشره قادتها وأعضاؤها. هذه المعلومات تساعد المواطنين على فهم القضايا وتطوير وجهات نظرهم السياسية. وتشجيع المشاركة في الحياة السياسية، سواء عبر التصويت في الانتخابات أو عبر الانضمام إلى الحزب نفسه. هذا التفاعل يساعد في تطوير الوعي السياسي وتعزيز الشعور بالانتماء إلى المجتمع السياسي.
- عملت الأحزاب السياسية على ترسيخ قيم المواطنة لدى أفراد الشعب من خلال مجموعة متنوعة من الأنشطة والممارسات التي تهدف إلى تعزيز الوعي السياسي والمشاركة الفعالة في الحياة العامة بتنظيم ندوات، ورش عمل، وحملات توعية تهدف إلى تثقيف المواطنين حول حقوقهم وواجباتهم كمواطنين. تتناول هذه الفعاليات مواضيع مثل حقوق الإنسان، الديمقراطية، والقوانين الدستورية، مما يعزز فهم المواطنين لدورهم في المجتمع. وعن طريق غرس قيم مثل التسامح، الاحترام المتبادل، والتعايش السلمي بين مختلف شرائح المجتمع. هذا يتم عبر خطاب سياسي يرفض التطرف والعنف ويعزز الحوار والتفاهم بين الفئات المختلفة.
- تشارك الأحزاب السياسية في الجزائر في التنمية السياسية على عدة مستويات، بالرغم من التحديات والمعوقات التي تواجهها. يمكن تلخيص دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية عن طريق تعزيز المشاركة السياسية من خلال تشجيع المواطنين على الانخراط في العملية الانتخابية والمشاركة في صنع القرار. و تمثيل مصالح شرائح مختلفة من المجتمع الجزائري. من خلال تبني قضايا محددة تعكس احتياجات وتطلعات فئات معينة، تسعى الأحزاب إلى التأثير في السياسات العامة لصالح هذه الفئات.

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية الدراسة من جهتين أساسيتين هما:

أ – الأهمية العلمية: تكمن الأهمية العلمية لموضوعنا هذا في معرفة علاقة ودور الأحزاب السياسية في بلورة الحس السياسي وترسيخ قيم المواطنة وتحليل وتفسير الموضوع بمنهجية علمية .

ب – الأهمية العملية: تبرز الأهمية العملية للدراسة تفاعل كل من متغيرات الدراسة (الأحزاب السياسية، الحس لسياسي، المواطنة) الايجابي لمختلف المواقف و علاقتهم بالتنمية السياسية مع التطرق إلى كيفية التفاعل معها.

أهداف الدراسة:

في كل دراسة علمية يتم تحديد أهداف معينة للوصول إلى النتائج المرجوة وتتمثل أهداف دراستنا إلى محاولة إثراء المجال المعرفي لموضوع دور الأحزاب السياسية في تنمية الحس السياسي وترسيخ قيم المواطنة في الجزائر، ومحاولة تقديم قراءة شاملة حوله و مدى تأثير المواطنة والحس السياسي على الممارسة السياسية للأحزاب وخاصة في ظل التحولات السياسية، كما تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم الأحزاب السياسية في الجزائر ونشأتها وأهم المبادئ التي تقوم عليها.

مبررات اختيار الموضوع:

أ – الأسباب الذاتية:

- ميولنا لمختلف القضايا التي تمس الممارسة السياسية الجزائرية ومحاولة إثراء المواضيع حولها من اجل إحداث التراكم المعرفي نظرا لنقص الأبحاث المتخصصة حول موضوع دراستنا.

- الرغبة في معرفة نشاط الأحزاب السياسية الجزائرية والأهداف والمصالح التي تقوم عليها.
- معرفة دور الأحزاب السياسية في تنمية العملية السياسية من خلال دراسة تأثير هذه الاحزاب على الحس السياسي والمواطنة.

ب –الأسباب الموضوعية:

- تقديم تحليل وتفسير علمي للممارسة السياسية للأحزاب السياسية وتفاعلاتها مع مختلف القضايا وعلاقتها بالمواطنة والحس السياسي في المجتمع.
- إبراز المقاربة الفكرية الجزائرية لموضوع الممارسة الحزبية من خلال تقديم رؤية موضوعية حول دور المواطنة والحس السياسي في تنمية الأحزاب السياسية.
- معرفة مدى تأثر قيم المواطنة والحس السياسي بالممارسة السياسية للاحزاب في الجزائر.

الإطار المنهجي:

لا يخلو أي بحث علمي من مناهج الدراسة: ولدراسة موضوع دور الأحزاب السياسية في تنمية الحس السياسي وترسيخ قيم المواطنة في الجزائر لابد من الاعتماد على مجموعة من المناهج:

- **المنهج الوصفي التاريخي:** استعنا به باعتبار أن التاريخ هو المخبر كما يقال، ولا بديل عنه لدراسة مختلف القضايا ذات النشأة والتطور ، كما أن الباحث يجد نفسه خلال كل مراحل الدراسة ملزما بعرض امتدادات الظاهرة عبر الزمن للوقوف على عوامل أحاطت بها وأثرت في تطورها بهدف تقديم إطار تفسيري يمكن فهم الظاهرة من خلاله، ومن هنا فإن توظيف المنهج التاريخي في هذه الدراسة كان الهدف منه تتبع تطور مفهوم الأحزاب السياسية والمواطنة في الجزائر.
- **المنهج الاستقصائي التحليلي:** لأن البحث العلمي يستوجب الوقوف على جميع المعطيات والمعلومات التي تهم البحث، كما يوصف الظاهرة المراد دراستها بالتعرف على متغيرات

الدراسة (الاحزاب السياسية،الحس السياسي والمواطنة من خلال تعريفها وتحديد أسسها ودورها)

- **منهج دراسة حالة:** حيث أن بحثنا يدرس الاحزاب السياسية في دولة الجزائر ويهتم بالظاهرة المحددة بالمكان المرتبط بها بالتركيز على الجزئيات الأصغر ويخلص إلى معالجتها.

صعوبات الدراسة: لاقت دراستنا بعض الصعوبات التي نوجزها في

- نقص المراجع المتعلقة بالموضوع العام لدراستنا
- قلة وجود المراجع المتمثلة في الكتب والمقالات الخاصة بموضوع بالحس السياسي
- ضيق الوقت وصعوبة التحكم في الموضوع بسبب تخصصه ودقته.

أدبيات الدراسة:

الدراسة الأولى: لـ: فتاح كمال، تحت عنوان دور الاحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية دراسة حالة أحزاب التحالف الرئاسي في ولاية معسكر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة وهران، السنة الجامعية 2012/2011، **وكانت اشكالية الدراسة كالتالي:** ماهو دور الاحزاب التحالف الرئاسي في ولاية معسكر في التنمية السياسية المحلية ؟، **أما نتائج الدراسة:**

فقد توضح لدينا من خلال البحث أنّ أدوار الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية تتأثر بصفة مباشرة بأدوارها داخل التحالفات السياسية الحزبية، فالتحالف الرئاسي الذي هو محور دراستنا وجدنا أنه يسير في طريق مغلق نتيجة التنافس والصراع الحاد بين زمره السياسية وكحتمية لطبيعة النظام السياسي المنغلق الذي لا يسمح بالحراك السياسي داخل النخب السياسية. وهو الأمر الذي أثر سلباً على مردود أحزاب التحالف الرئاسي مجتمعة على المستوى المحلي والوطني، فحركة مجتمع السلم لم تحقق شيئاً من هذا التحالف بل بالعكس وجدت نفسها أمام تحديات كبرى ونتيجة لذلك انشقاق المعارضين لقيادتها وتأسيسهم لحركة التغيير الوطني بقيادة عبد المجيد مناصرة.

- ولا يختلف الأمر بالنسبة لحزبي السلطة وهما جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي المتصارعان حول المناصب القيادية والسلطوية بحكم إيديولوجيتهما الملازمة للنظام السياسي، وفي الحقيقة فإنّ أحزاب التحالف بالرغم من اجتماعها لمساندة برنامج رئيس الجمهورية إلا أنّه لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تساهم في دفع مسار التنمية السياسية المحلية نحو الأمام، بسبب عدم وضوح رؤاها السياسية فيما يتعلق بأدوار كل حزب داخل التحالف، وبالتالي فإنّ غياب برنامج عمل هادف هو الحلقة المفقودة في وثيقة التحالف الذي قام من أجل الدعم والمساندة لا غير.

أما دراسات الأدبية السابقة للحصول على شهادة الدكتوراه فكانت كمايلي:

الدراسة الثانية: لـ د. محمد عبد الرحمن العلي بعنوان "دور الأحزاب السياسية في تنمية الحس السياسي لدى الشباب في الأردن " ، 2018، :تناولت الدراسة دور الأحزاب السياسية في توعية الشباب بأهمية المشاركة السياسية وتعزيز قيم الديمقراطية. وأظهرت الدراسة أن الشباب الذين يشاركون في الأنشطة الحزبية لديهم حس سياسي أعلى واهتمام أكبر بالشؤون العامة مقارنة بأقرانهم الذين لا يشاركون في الأنشطة الحزبية.

الدراسة الثالثة: لـ د. أحمد حسين الزبيدي، بعنوان "الأحزاب السياسية وترسيخ قيم المواطنة في المجتمع المصري"، 2020، استعرضت الدراسة كيف تساهم الأحزاب السياسية في تعزيز قيم المواطنة من خلال برامجها وأنشطتها المختلفة ، وخلصت الدراسة إلى أن الأحزاب التي تركز على القضايا الاجتماعية والاقتصادية تحقق نجاحًا أكبر في ترسيخ قيم المواطنة بين أعضائها ومؤيديها.

الدراسة الرابعة : لـ د. ليلى محمد الخطيب، **بعنوان "تأثير الأحزاب السياسية على الوعي السياسي والمواطنة النشطة في تونس**2016"سلطت الدراسة الضوء على كيفية تأثير الأحزاب السياسية على الوعي السياسي والمواطنة النشطة لدى المواطنين، وأشارت الدراسة إلى أن الأحزاب التي تتمتع ببنية تنظيمية قوية وبرامج تعليمية فعالة قادرة على تعزيز الوعي السياسي والمواطنة النشطة بشكل كبير بين أعضائها.

هذه الدراسات تسلط الضوء على الأهمية البالغة للأحزاب السياسية في تنمية الوعي السياسي وترسيخ قيم المواطنة في المجتمع العربي، وتقدم رؤى قيمة لكيفية تحقيق ذلك من خلال الأنشطة والبرامج الحزبية في مختلف البلدان العربية.

تقسيم الدراسة:

لمعالجة حيثيات الموضوع سطرنا خطة تمحورت حول فصلين اثنين:

- **الفصل الأول:** الذي يعتبر كمدخل نظري ومفاهيمي للأحزاب السياسية،المواطنة، والحس السياسي عبر تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، حيث تم التطرق إلى ماهية كل منهم ونشأته وأنواعه ودوره.
- **الفصل الثاني:**حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث أيضاً وحاولنا من خلاله تناول دور الأحزاب السياسية في ترسيخ قيم المواطنة وتنمية الحس السياسي في الجزائر من خلال التطرق لأهم النقاط كل على حدى، ثم التطرق لمساهمة الأحزاب السياسية في إدارة العملية السياسية في الجزائر.

الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي للدراسة

تمثل الأحزاب السياسية جزءًا أساسيًا من العملية الديمقراطية في الكثير من الدول، حيث تُعتبر وسيلة لتنظيم وتمثيل آراء ومصالح الناس في الحكم واتخاذ القرارات السياسية، وتشكل الأحزاب السياسية مجموعات من الأفراد الذين يتقاسمون الرؤى والأهداف السياسية المشتركة، ويسعون لتحقيقها من خلال المشاركة في العملية السياسية.

يترتب على الانخراط في الحياة السياسية وتشكيل الأحزاب السياسية، طرح الكثير من الأسئلة حول الحس السياسي والمواطنة. فالحس السياسي يعبر عن الوعي والمعرفة بالشؤون السياسية والقدرة على التفكير بشكل نقدي حولها، أما المواطنة فتشمل المسؤولية والمشاركة الفعالة في الحياة العامة والعملية السياسية، سواء من خلال الانخراط في الأحزاب السياسية، أو التصويت في الانتخابات، أو المشاركة في النقاشات والمظاهرات.

ومن خلال ماسبق سوف نحاول التطرق في الفصل الأول إلى مايلي:

- **المبحث الأول**: أساسيات حول الأحزاب السياسية
- المطلب الأول: تعريف الحزب السياسي
- المطلب الثاني: نشأة الأحزاب السياسية في الجزائر
- المطلب الثالث: أهداف الأحزاب في الجزائر
- المطلب الرابع وظائف الأحزاب السياسية
- **المبحث الثاني**: أساسيات حول الحس السياسي
- المطلب الأول: مفهوم الحس السياسي
- المطلب الثاني: نظريات الحس سياسي
- المطلب الثالث: أسس الحس السياسي
- المطلب الرابع: آليات تنمية الحس السياسي
- **المبحث الثالث**: أساسيات حول المواطنة
- المطلب الأول: تعريف المواطنة
- المطلب الثاني: نشأة مفهوم المواطنة، وتطوره في الجزائر
- المطلب الثالث: عناصر وقيم المواطنة

المبحث الأول: أساسيات حول الأحزاب السياسية

الأحزاب السياسية تمثل أساس الديمقراطيات الحديثة، حيث تُعتبر وسيلة للتعبير عن آراء ومواقف الشعب وتنظيمها في إطار سياسي مُنظم. تتنوع الأحزاب في أهدافها وأيديولوجياتها وطرق تحقيق أهدافها، وتشمل أحزاب اليمين والوسط واليسار والأحزاب الدينية والقومية والليبرالية والاشتراكية وغيرها، وتعتمد الأحزاب السياسية على الانتماءات الفكرية والقومية والاجتماعية والاقتصادية، ويجمع أعضاؤها حول قضايا وبرامج مشتركة. يسعى قادة الأحزاب إلى الوصول إلى السلطة من خلال الانتخابات الديمقراطية، حيث يعرضون برامجهم وأفكارهم على الناخبين بهدف الفوز بالأغلبية وتشكيل الحكومة.

المطلب الأول: تعريف الحزب السياسي:

ليس من السهل تقديم تعريف جامع مانع لظاهرة مركبة، تتسم بالشمولية والتعقيد في آن واحد مثل ظاهرة الأحزاب السياسية، وربما يرجع ذلك لاختلاف الآراء والخلفيات الأيديولوجية للكتاب والباحثين الذين حاولوا تحديد هذا المفهوم[1].

لنسرد بعض التعاريف من طرف فكري العرب والغرب، ولكن قبل ذلك لنتطرق إلى تعريف الأحزاب:

1. لغة:

جماعة من الناس والجمع"أحزاب" والأحزاب: جنود الكفار تألبوا وتظاهروا على حزب النبي.

وحزب الرجل أصحابه وجنده الذين على رأيه.

والحزب الورد: وورد الرجل من القرآن والصلاة حزبه، والحزب ما يجعله الرجل على نفسه من قراءة وصلاة كالورد. [2]

[1] نور الدين حاروش، الأحزاب االسياسية، الجزائر، ط2، 2015، ص11.

[2] ابن منظور، لسان العرب، القاهرة، 1984، ص 853.

التعريف الاصطلاحي للحزب: كما أشرنا سابقا فقد تعودت التعريفات بين رجال الفكر السياسي والقانوني للأحزاب، ويرجع التعود إلى اختلاف الإيديولوجيات وإلى تطور النظرةإلى وظيفة الحزب ومهامه.

الفكر الماركسي: يعرف الحزب بأنه:" تنظيم يوحد الممثلين الأكثر نشاطا بطبقة معينة، ويعبر عن مصالحها ويقودها في صراع طبقي".

ويعرف الحزب الشيوعي: الحزب بأنه:" طليعة الطبقات الكادحة التي تسعى إلى تصفية الاستغلال بشتى أشكاله وصوره بهدف الوصول إلى حكم ديكتاتورية البروليتارية".

مفهوم الحزب عند الفكر الماركسي والاشتراكي: هو حزب طبقي حيث يتم التركيز فيه على التكوين الاجتماعي للحزب والارتباط الاقتصادي لأعضائه، والمراتب التي يحتلونها في السلم الاجتماعي.[1]

الفكر الليبرالي: ينظر للحزب كجماعة عقائدية.

فالحزب" اجتماع رجال يعتنقون العقيدة السياسية نفسها" حسب ما يقول بنجامان كونستان.[2]

هارولد لاسويل: يرى أن الحزب" تنظيم يقدم مرشحين باسمه في الانتخابات".[3]

الفكر العربي: سليمان الطماوي:" الحزب هو جماعة متحدة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين".

الحزب السياسي في الإسلام: وردت كلمة الحزب في القرآن الكريم في 20 موضعاً في 13 سورة، ثمانية منها جاءت بصيغة المفرد وواحدة بصيغة المثنى وإحدى عشر بصيغة الجمع.

---

[1] عبد النور ناجي، النظام السياسي من الأحادية إلى التعددية، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، 2006، ص 29.

[2] موريس دوفرجيه، ترجمة علي مقداد، ع المحسن سعد، شركة الأمل للطباعة والنشر، القاهرة، 2011، ص 2.

[3] نور الدين حاروش، الأحزاب السياسية، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2016، ص 12.

وعند ورود كلمة الحزب في القرآن هناك مجموعة من الحقائق استعمل القرآن الكريم كلمة الحزب تارة للمدح وتارة للذم:

للذم:قال تعالى: ﴿**فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ**﴾[1]

وقوله تعالى:﴿**فَٱخْتَلَفَ ٱلْأَحْزَابُ مِن بَيْنِهِمْ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا مِن مَّشْهَدِ يَوْمٍ عَظِيمٍ**﴾[2]

وآخر للمدح: قولة تعالى:﴿**لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوا ءَابَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا رَضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُولَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ**﴾[3]

وقوله تعالى: ﴿**ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓا أَمَدًا**﴾[4]

إن ورود كلمة حزب وأحزاب في القرآن لا تعبر عن وجود مجموعة منظمة في المجتمع الإسلامي الأول بالمعنى المتعارف عليه لمفهوم الحزب في العصر الراهن، ولا يستدل بها في التعبير عن هذا المعنى الاصطلاحي المتداول.

تعريف الحزب السياسي في التشريع الجزائري:

تشكلت المادة 39 من دستور 89 قاعدة عامة في إقرار حق المواطن في الاجتماعي مع من يريد من الأفراد، وكذلك الحق في تكوين وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمون للمواطن وقد جاءت المادة 40، 53 لتفسير ذلك حيث نصت المادة 40 من دستور 89:" حق إنشاء

[1] سورة المؤمنون الآية 53.

[2] سورة مريم الآية 37.

[3] سورة المجادلة الآية 22.

[4] سورة الكهف الآية 12.

جمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات السياسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستغلال البلاد وسيادة الشعب".[1]

وبناء على أحكام دستور 89 ظهرت إلى وجود العديد من الجمعيات ذات الطابع السياسي.[2]

وعليه يمكن إعطاء تعريف إجوائي للأحزاب السياسية:

- تكتل مجموعة من الأفراد لهم نفس المعتقدات والآراء، يسعون لتحقيقها وفق برنامج سياسي يهدف للوصول إلى السلطة.
- مجموعة أشخاص اتحدوا وكونوا برنامج سياسي يسعون إلى تحقيقه بغية الوصول إلى السلطة.
- مجموعة من الأفراد لها برنامج سياسي معين تسعى من خلاله إلى تحقيق مصالحها وأهدافها عن طريق الوصول إلى السلطة.

المطلب الثاني: نشأة الأحزاب السياسية في الجزائر:

تعتبر الظاهرة الحزبية من الظواهر السياسية والدستورية البارزة في هذا العصر، تعكس في نشأتها الظروف الفكرية والاقتصادية والسياسية والتاريخية التي تقوم في ظلها، وتترك هذه الظروف بصماتها على شكل هذه الأحزاب وطريقة عملها وتنظيمها حتى وإن كان قيام بعض الأحزاب يرجع إلى رغبة شخص ما في الزعامة.[3]

ويرجع تاريخ الفكرة الحزبية في المغرب الأقصى إلى بداية الثلاثينات من القرن الماضي 1934، ولربما كان المغرب بعد تونس من الدول العربية التي شهدت ميلاد الأحزاب ونشوءها.[4]

---

[1] دستور 89 مادة 40.

[2] محمد بوضياف، الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر، دار المجد للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 48-49.

[3] عبد النور ناجي،النظام السياسي في الجزائر من الأحادية إلى التعددية، ديوان المطبوعات ج، الجزائر، 2006، ص 48.

[4] علي خليفة الكواري، الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2004، ص 131.

ولقد أعطى الإسلام والعربية منذ القرن 18م للمجتمع الجزائري الطابع العربي الإسلامي، واستمر الواقع طيلة هذه المدة الطويلة من الزمن وكانت الدولة الجزائرية تسير شؤونها بأحكام الشريعة الإسلامية، إلى أن احتلت فرنسا الجزائر عام 1830 فحاولت استبداله بطابع حضارتها، فلم تستطع بسبب مقاومة الشعب الجزائري المتمسك بحضارته العربية الإسلامية والمدافع عن هويته بكل وسيلة سواء بالمقاومة الإيجابية المسلحة أو السلبية برفضه سياسة احتوائه من المحتل الفرنسي ودمجه في حضارته وظهور الأحزاب السياسية.[1]

وقد أجمع المؤرخون على تقسيم الأحزاب السياسية نشأة في المرحلة الممتدة من 1919م إلى 1939م إلى تيارين أساسيين، فهناك التيار الاستقلالي الذي يفضل المواجهة مع الاستعمار وسلك أسلوب التحدي والاتهام أكثر من أسلوب الحوار سنة 1926م، وقد مثله نجم شمال إفريقيا الذي تحول فيما بعد إلى حزب الشعب الجزائري، ثم حزب حركة الشعب الجزائري ثم حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ويمكن القول بأنه تيار استقلالي منذ البداية.

وهناك التيار الإصلاحي الذي يعمل على تجنب المواجهة والتصادم مع الاستعمار ويبحث عن تسوية على أمل حدوث تغيير تدريجي في وضع الجزائريين ونظم عدة تشكيلات واتجاهات، الاتجاه الديني ممثله جمعية علماء المسلمين، والاتجاه اللائكي أو ما يسمى بالعلمانية الذي مثله النواب والاتجاه الماركسي الذي مثلها لحزب الشيوعي الجزائري.

لقد استطاع الأمير خالد أن يبرز في المجال السياسي ابتداء من1919م كلسان حال حركة الشبان الجزائرية، تتمثل هذه الحركة في ظهور نخبة من الجزائريين المكونين في المدارس الفرنسية والمشبعين بالثقافة والقيم الفرنسية، فطالبوا بالمساواة في المركز القانوني بين المسلمين والأوروبيين نظير تجندهم الإجباري.

غير أن عدم الاستجابة لمطالبهم الإصلاحية الموحدة أدى إلى انقسامهم إلى اتجاهين، الأول ينادي بالتجنس مع التخلي على نظام الأحوال الشخصية الإسلامي والثاني ينادي بحق

[1] علي زغدود، نظام الأحزاب السياسية، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، الجزائر، 2007، ص 8.

المواطنة والتمثيل مع بقاء الأحوال الشخصية بارزة بإرادة الجماهير المسلمة في الحفاظ على معتقداتها ومقومات شخصيتها الإسلامية.

إلا أن مختلف التشكيلات السياسية رغم انتمائها للأمر وأخذ كل منها برنامجه المتنوع والمتعدد الجوانب حسب ما أملته عليه الظروف بتغييرها، فقد اختلفت عنه كثيرا بخصوص موضوع تنظيم السلطة.[1]

هناك مراحل من التطور مر بها المجتمع الجزائري كانت سببا في ظهور الحركات الإصلاحية والأحزاب السياسية، فتعرض الشعب الجزائري لاضطهاد الاستعمار الفرنسي دفع إلى التكتل، كما أقرت التقاليد العربية الإسلامية قاعدة أساسية للمعارضة وتعتبر الحركة الوطنية مهد الحياة التنظيمية والحزبية في الجزائر، فهي التعبير السياسي لمجموعة تعي وحدتها وهي في حالة للسيطرة فتطالب باستقلالها لتأكيد وجودها كمجموعة سياسية.[2]

وقد برزت للوجود في أول نوفمبر 1954 كحزب واحد بدل الأحزاب المذكورة آنفا لا من أجل المعارضة والعمل كحزب سياسي في إطار النظام الفرنسي، وإنما كتنظيم جماهيري يقود الثورة المسلحة ضد هذا النظام، وهكذا فجرت جبهة التحرير الوطني الثورة التحريرية المسلحة في الجزائر والتي كانت تنشط في الساحة الوطنية، وتوقف نشاطها وانضم بعض من أعضائها بصفة فردية إلى جبهة التحرير الوطني التي استمرت تقود الكفاح التحريري.[3]

وهكذا فإن الحركة الوطنية الجزائرية قد نالت تدعيما كبيرا خلال الحرب داخليا وخارجيا، ورغم أن فرنسا أرادت أن تظهر للعالم بأن الجزائريين كانوا مخلصين لها فإنها كانت قد واجهت اضطرابات سياسية وعاطفية ووطنية مستمرة نجحت في النهاية في إيجاد ثغرة في التشاور الفرنسي كما ازدادت قوة بالحزب، وقد فشلت فرنسا أيضا في محاولتها عزل الحركة

---

[1] الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، الجزائر، 1998، ص 6،8.

[2] عبد النور ناجي، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[3] علي زغدود، مرجع سابق، ص 8.

الوطنية الجزائرية داخل منطقة النفوذ الفرنسي، ذلك أن القومية سواء في أوروبا أو في الشرق الأدنى كانت في حالة هجوم كما أن التطورات العالمية وظهور إيديولوجيات جديدة قد أعطت الحركة الوطنية الجزائرية دفعا جديدا، إن الحركة الوطنية الجزائرية لم تستعمل النشاط السياسي والعاطفي فقط بل لجأت إلى المقاومة المسلحة الحقيقية[1]

فأسست قيادة جماعية متمثلة في المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي عين حكومة مؤقتة أثناء حرب التحرير بتاريخ 19 سبتمبر 1938 ترأسها السيد عباس فرحات، ثم ترأسها بن يوسف بن خدة في ما بعد 1961 إلى تاريخ إعادة الجزائر سيادتها وحريتها، واستمرت جبهة التحرير الوطني في السلطة كحزب واحد وهو النظام الذي أقره الدستور التأسيسي للدولة الجزائرية ذات النظام الجمهوري، والحزب الواحد الذي صدر في عهد أحمد بن بلة 1963، وأكد دستور 22 نوفمبر 1976 الذي صدر في عهد الرئيس هواري بومدين.

نظام الحزب الواحد الذي قاد البلاد (حزب جبهة التحرير الوطني) بمفرده لفترة تجاوزت 28 سنة بعد إعادة الجزائر سيادتها سنة 1962 حيث كان الحزب الوحيد في البلاد، وخلال هذه الفترة تمكن من التغلغل في أوساط الشعب وكان كل شيء في الجزائر يصدر باسمه وعلى حسابه.

إن قرار السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية أصدار دستور 89 الذي تجاوز به نظام الحزب الواحد إلى الأخذ بنظام التعددية السياسية الحزبية ويعد الرئيس شاذلي بن جديد أبو التعددية الحزبية في الجزائر دون منازع، والتي فتحت الأبواب إلى كل الاتجاهات والحساسيات السياسية بما فيها الإسلامية حرية ممارسة العمل السياسي، ودخلت مختلف القوى الساحة السياسية بقوة بشرية وحماسية كبيرة وشاركت في الانتخابات التشريعية 1992 التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدور الأول، الأمر الذي لم يرق للبعض فحل المجلس الشعبي الوطني، وقدم رئيس الجمهورية السيد شاذلي بن جديد استقالته في 11 جانفي 1992 وأعلن

[1] أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ط2، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 211-112.

المجلس الأعلى للأمن عن إنشاء المجلس الأعلى للدولة والمكون من رئيس و4أعضاء وتولى رئاسته السيد محمد بوضياف.[1]

ومن المعلوم أن المجلس الأعلى للدولة أنشا بدوره المجلس الاستشاري الوطني بتاريخ 21 أفريل من 60عضواً ليساعده في أداء مهامه ويعد له مراسيم تشريعية لملأ الفراغ التشريعي الذي أحدثه غياب الهيئات التشريعية المنتخبة، وبعد وفاة السيد محمد بوضياف عوضه العقيد علي كافي في رئاسة المجلس الأعلى للدولة وقد دامت عهدة المجلس سنتين، وبعد ذلك رأت بعض الأحزاب والجمعيات والشخصيات ضرورة سد الفراغ الذي أحدثه إلغاء الانتخابات، فتأسست لجنة الحوار التي حضرت لانعقاد ندوة الوفاق الوطني التي انعقدت يومي 25 و26 جانفي 1994 وحضرتها الأحزاب والجمعيات والشخصيات الوطنية وممثل الإدارة والجيش الوطني الشعبي، وأصدرت هذه الندوة أرضية وفاق وطني وقعها رئيس لجنة الحوار الوطني السيد يوسف الخطيب بتاريخ 29 جانفي 1994، وهي الأرضية التي أسست منصب رئيس الدولة بدل المجلس الأعلى للدولة وأسندت مهمة تعيينه إلى المجلس الأعلى للأمن الذي عين السيد اليمين زروال وزير الدفاع الوطني في منصب رئاسة الدولة، وتم تنصيبه يوم 31 جانفي 1994 في حفل حضره السيد علي كافي رئيس المجلس الأعلى للدولة وهيئات المرحلة الانتقالية المتمثلة في رئيس الدولة والحكومة وأعضاء المجلس الوطني، وألقى السيد علي كافي رئيس المجلس الأعلى للدولة كلمته خلال تسليمه العهدة للرئيس يمين زروال الذي جاء في كلمته أثناء حفل تنصيبه أن الحوار والتشاور مكن من تكريس مبدأ التناوب على الحكم، وأعلن فيما بعد على إحداث المجلس الوطني الانتقالي الذي تضمنته أرضية الوفاق الوطني وذلك بموجب الأمر الذي صدر بتاريخ 10 أوت 1994 والمتضمن المجلس الوطني الانتقالي والذي وقعه السيد رئيس الدولة[2]اليمين زروال ونصب 128 عضو من أصل 200 عضو يوم 18ماي1994 وينتمي أعضاؤه إلى أحزاب سياسية ومنظمات اقتصادية واجتماعية ونقابية،

[1] علي زغدود، نظام الأحزاب السياسية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 8-9.

[2] علي زغدود، المرجع السابق، ص 9-10.

وحول للمجلس الوطني الانتقالي أن يشرع عن طريق الأوامر التشريعية التي يوقعها رئيس الدولة، ولقد حددت أرضية الوفاق الوطني رزنامة العمل التي يجب أن تتم مهامه خلال 3سنوات وتتمثل في إجراء انتخابات رئاسية واستفتاء على مراجعة الدستور وانتخابات تشريعية ومحلية، واتسمت عهدة السيد يمين زروال بتنفيذ ما جاء في الأرضية ودعم التعددية الحزبية بالحوار السياسي الذي كان يجريه مع كل رؤساء الأحزاب السياسية إلا من استثنى نفسه، وكانت مرحلة ناجحة ترممت خلالها هيئات الدولة الجزائرية وعادت لسيرها الطبيعي بهيئات منتخبة بدءا من رئيس الجمهورية ومرورا بالمجلس الشعبي الوطني وانتهاء بالمجالس الولائي والبلدية.[1]

المطلب الثالث:أهداف الأحزاب السياسية في الجزائر:

يهدف كل حزب سياسي إلى تحقيق أهداف محددة في برنامجه، وقد تكون أهداف سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية، وفرض أدبياته وبرنامجه ووجهة نظره ورأيه ضمن القضايا المطروحة أو من خلال قضية معينة أو استجابة لمطلب ورأي الشعب في قضاياه التي تطرح في الساحة السياسية.

إن الأحزاب السياسية تسعى إلى الوصول إلى كرسي الحكم أو الاشتراك في الحكم، وذلك لتنفيذ برنامجها ووضع القرار السياسي سواء عن طريق تشكيل حكومة عندما تكون لها الأغلبية في البرلمان، أو المشاركة في اتفاقية أو تحالف وزاري أو اشتراك في حكومة دون التأثير في السلطة وتوجيهها الوجهة التي يريدها الحزب السياسي.

وتأخذ بهذا النمط الحكومة الجزائرية التي شكلت بعد فوز عبد العزيز بوتفليقة في الانتخابات 2004، فهي ملزمة بتطبيق البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية وليس برنامج الأحزاب المشكلة للحكومة، لأن الأحزاب الثلاثة حسب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم تعهدوا بتنفيذ برنامج الرئيس وهذا يعني أنهم استبعدوا برامجهم

[1] علي زغدود، المرجع نفسه، ص11.

من التنفيذ، وهذا يختلف على ظاهرة التحالف أو التكتل المعروفة في العالم خاصة في الدول التي تتبنى التعددية السياسية المفتوحة، وأن هذا التحالف ليس على أساس برنامج حزبي وإنما على أساس برنامج رئيس الجمهورية الذي هو برنامج مستقل عن برامج الأحزاب ولا يمكن إدخال مثل هذا التحالف في تجارب التحالف التي تتم عادة بين الأحزاب في تحالف وزاري حكومي دون التأثير في السلطة ببرنامجها أو توجيهها الوجهة التي يريدها الحزب السياسي، وبالرغم من ذلك سنتطرق إلى بعض أهداف الأحزاب المصرح بها:[1]

فنجد القانون الأساسي لحزب جبهة التحرير الوطني في مادته6 أنه يناضل لتحقيق جملة من الأهداف:

- حماية قيم ومثل ثورة أول نوفمبر 1954.
- تكريس دولة الحق والقانون والحكم الراشد.
- الدفاع عن الهوية الوطنية بعناصرها الثلاثة:الإسلام، العروبة والأمازيغية.
- تعزيز وترقية منظومة الدفاع الوطني.
- تعميم استعمال اللغة العربية طبقا للقانون.
- مكافحة ظاهرة الإرهاب والعنف بجميع أشكاله؛[2]

أما حركة مجتمع السلم فجاء في قانونها الأساسي في مادته04أهداف نذكر منها:

- استكمال بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية كما نص عليها بيان أول نوفمبر 1954.
- الدفاع عن قيم الشعب وثوابته ومبادئه.
- محاربة كل أنواع الظلم والبيروقراطية والتهميش.
- اعتماد مبادئ الشريعة الإسلامية مصدرا أساسيا للتشريع.

[1] علي زغدود، نظام الأحزاب السياسية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 21-22.

[2] المادة 6 من القانون الأساسي لحزب جبهة التحرير الوطني.

- العمل على تحقيق الإصلاح الدستوري بهدف تعميق النظام الجمهوري.
- سيادة القانون وتحقيق الفصل والتوازن بين السلطات.[1]

المطلب الرابع وظائف الأحزاب السياسية:

- **الأحزاب كمؤطر للعملية انتخابية:**

يرى "فيليب برو" (PHILIP PRO) أن تأطير الأحزاب السياسية للعملية الانتخابية يعتبر مهم جدا، وذلك من خلال تأديتها لثلاث وظائف أساسية، تتمثل الوظيفة الأولى في انتقاء المرشحين للانتخابات المحلية والوطنية، بحيث تتنوع إجراءاتها بحسب الأنظمة الداخلية للأحزاب التي تعطي للأعضاء في القواعد حقوقا متفاوتة في اتساعها، بحيث يتم انتقاء المرشحين بعناية كبيرة وذلك كي يكونوا في المستوى المطلوب سواء بالنسبة لتطلعات الحزب أو الناخبين.

تقوم الأحزاب بإعطاء دور للأفراد، وذلك بتهيئتهم للترشيح باسمها، ويتحقق ذلك عن طريق قطع وعود لهم بتنصيبهم لشغر وظائف معينة عند فوز الحزب بالانتخابات، وبالتالي يكون الحزب بذلك قد حقق لناخبيه دور في الحياة الوطنية للمجتمع.[2]

" تختلف كيفية اختيار المرشحين من حزب لآخر بحسب طبيعته من جهة والقيم السائدة في المجتمع والقوانين المنظمة لعمل الأحزاب السياسية من جهة أخرى، فهناك أحزاب تمنح للمناضلين حقوق واسعة كما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث هناك اجتماعات مفتوحة لغير المنخرطين في الحزب للمشاركة في عملية الاختيار في حين تحتفظ المركزية بحق التأكيد والمصادقة على الاختيارات المحلية، أما عند الأحزاب الأطر فالقيادة هي التي تعين المرشحين .

أما الوظيفة الثانية فتتمثل في تعبئة الدعم، بغية مجابهة المعركة الانتخابية في أفضل الشروط، فتتمتع الأحزاب بدعم انتخابي قوي وتؤثر في العملية الانتخابية من خلال تقديم معلومات

[1] المادة 4 من القانون الأساسي لحزب حركة مجتمع السلم.

[2] مبارك فريطاس، دور الأحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي في المجتمع الجزائري، دراسة ميدانية (مدينة باتنة) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل-م-د)، تخصص علم الاجتماع السياسي، جامعة العربي التبسي – تبسة، السنة الجامعية 2022/2021، ص78.

وإعانات مالية وترويض النشاطات الدعائية والإعلامية (توزيع المنشورات والصحف إلصاق الملصقات...) وذلك بهدف الحصول على أصوات الناخبين.

تتمثل الوظيفة الثالثة في اختيار القادة الوطنيين، فهي عملية غاية في الدقة وتتطلب عناية بالغة من طرف القاعدة النضالية، فالقادة غالبا يكونون قادرين على مراقبة الهيئات التقريرية التي يفرض فيها أن تنتخبهم أو تثبتهم في مناصبهم. فكما يرى موريس دوفرجيه " أن قادة الأحزاب مختارين من قبل المنتسبين وفقا للقواعد الديمقراطية، والقادة الأتباع يختارهم القائد الأعلى للحزب وهذا يعين نفسه بنفسه"2. في حين يرى "ستيفن دي تانسي" (STEPHEN D. TANSEY) أن الأحزاب السياسية تؤدي دورا مهما وذلك أثناء خوضها في الانتخابات بحيث تقوم باختيار المرشحين والتي تكون عن طريق السياسات العامة، كما تقوم بفرز الأصوات وتنظيمها وتأليف العناوين الانتخابية وتقديمها في دوائر الانتخابات المحلية وقيام وسائل الإعلام بالحملات سواء كانت وطنية أو محلية.

- **الأحزاب كحلبات للجدل:**

تسعى الأحزاب السياسية إلى التأثير وتوجيه وإرشاد وتأطير الرأي العام بواسطة الحوارات التي تفتحها والمجادلات التي تثيرها، فالبعض منها تكون على المستوى الداخلي، من خلال المؤتمرات الوطنية والمؤسسات البرلمانية والمشاهد الإعلامية البرامج المتلفزة المقالات الصحفية)، ومع المجادلات تؤخذ بعض التوقعات التي يشاع أنها صادرة عن المجتمع، سواء تعلق الأمر بالمتطلبات الواضحة لفئة معينة من المواطنين، أو تعلق الأمر بالمتطلبات الغير صريحة والتي يتواجد حولها الجدال.[1]

فتسعى الأحزاب لإعطائها مضمونا جليا وذلك بإعادة صياغتها وتقديمها بطريقة مباشرة، وقد يحصل بانتظام أن تكون مصالح الحزب متناقضة مع مصالح المواطنين، فمثلا أزمة اقتصادية حادة تكون نقمة بالنسبة للمواطنين، في حين تكون نعمة بالنسبة للحزب، ورغم ذلك لا يمكنه أن يتمنى علنا تفاقم أزمة اقتصادية، بالإضافة إلى أن الأحزاب السياسية هي عامل مساعد

[1] بورحمة قوادرية، دور الأحزاب في التمثيل السياسي في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة المدية، 2008. ص 93.

لجمهور الناخبين لتوصيل آرائهم السياسية ووجهات نظرهم للمسؤولين، فالأحزاب تشكل حلقة وصل بين الشعب والسلطة المسئولة.

ويعتبر هذا العامل ذو طابع أيديولوجي تعطي أهمية أكبر للمذهب وللمراجع النظرية، وتتضافر عدة عوامل من أجل تشجيع هذا الاتجاه، فهناك أولا، واقع كون الحزب تنظيما يطالب بإحداث انفصال جذري عن النظام القائم، أما العامل الثاني، فيحيل إلى وزن المثقفين في الحزب، وأخيرا ضرورة ملائمة الأهداف الإجمالية في المدى البعيد.

وفي نفس المعنى يرى "ثامر كامل محمد الخزرجي": أن استخدام الأحزاب لقوة الرأي العام يحقق فائدة لا يمكن أن تتحقق بدون الأحزاب إذ أن استخدام الأحزاب لهذه القوة يدفعها إلى التعبير عن رغبات الجماهير، فبدون الأحزاب لا يتصور لهذه الرغبات أن تجد متنفسا لها وأن تصل إلى آذان السلطات الحاكمة".

يعتبر الجدل السياسي صيغة أساسية تقوم عليها التعددية الديمقراطية، فهو يلعب دور كبير في التقليل من العنف والمجابهات الجسدية التي يحل محلها الحوار، والتفاهم، والتعبير، وتبادل الأفكار والآراء، فالمجادلات السياسية تساهم في بناء الميدان السياسي، كما تغذي المسرح السياسي بكلمات بارزة تقدم معالم للمواطنين.[1]

- **الأحزاب كأدوات للتكيف الاجتماعي:**

تقوم الأحزاب بتنظيم المنتخبين وتكوينهم ومساعدتهم على خلق التضامن بين المجموعات الاجتماعية المختلفة تتجاوز فيها فوارق السن والطبقة الاجتماعية والانتماء المحلي، ويتعلق الأمر هنا بتسويات ملموسة بين مصالح مختلفة وبقيم ذات حدود غير واضحة بشكل كاف، فانتماء الأفراد لهذه التنظيمات يستلزم تضامنهم وتكاتفهم بعضهم مع بعض في تنفيذ واجباتهم السياسية والاجتماعية، وبالتالي يشجع هذا على التكامل الاجتماعي، أضف إلى ذلك أن القدرة الإقناعية للأحزاب السياسية في الواقع تكون أقوى وقابلية المواطنين لتلقي رسالة الأحزاب عالية جدا، وذلك نظرا لغياب التنافر، وهكذا تقيل كل الأحزاب بمنطق الانتخاب العام، بالإضافة إلى أن الحياة الحزبية الأكثر دعما تشجع على وجود شعور بامتلاك أسلوب حياة مختلف عن الأحزاب الأخرى.

[1] بورحمة قوادرية، مرجع سابق، ص93-94.

تقوم الأحزاب السياسية بوظائف متعددة ومختلفة من أجل الوصول إلى الحكم ومحاولة التأثير على قرارات السلطة، بحيث هذه الأحزاب المطهر الجوهري للديمقراطية والركيزة الأساسية للنظم السياسية بما يؤهلها لأداء مجموعة من الوظائف والأدوار بغض النظر عن النظام الحزبي سواء كان متعدد أو أحادي، وفي هذا الصدد نعرض أهم الوظائف الأساسية التي تقوم بها الأحزاب السياسية: [1]

- **تنظيم المعارضة السياسية:**

يقوم الحزب بدور هام في الحياة السياسية وهو تنظيم المعارضة التي تعتبر جزء لا يتجزأ من النظام الديمقراطي، بحيث تتولى الأحزاب مهمة مراقبة الهيئة الحاكمة من استلام حزب الأغلبية الحكم فتقوم المعارضة بمراقبة تصرف الحزب الحاكم، ولكن لا يتوقف دور الأحزاب هنا بل تقتضي بتوجيه النقد للحكومة على أن لا يكون هذا النقد مجردا بل مصحوبا بالحلول البديلة التي يتضمنها برنامج متكامل يمكن ترجمته إلى قرارات نافذة مما يضمن رقابة الشعب على أعمال الحكومة فتضع في اعتبارها النقد الذي يمكن أن يوجه إليها، ومنها يمكن للمعارضة أن تستجيب لرغبات الجماهير في التغيير والتبديل دون أن يتعرض النظام السياسي والمؤسسات الدستورية لأزمة، فهذه المعارضة بناءة وليست هدامة للنظام السياسي.

الأحزاب السياسي كتنظيم تقوم بالنقد من أجل تفعيل الإمكانيات لتحقيق التطوير والتطور، وبالتالي المعارضة هنا تتمتع بالسلوك المهني المطالبين به ضمن قوانين معينة وضمن أخلاقيات وثقافة المجتمع.

وبالتالي فدور الأحزاب ضروري في تأكيد المعارضة وإمكانية التغيير السلمي للحكام وعدم استبداد حزب معين أو احتكار السلطة، الأمر الذي عملت به النظم الديمقراطية الغربية باعتبار أن المعارضة ركن أساسي ومكمل طبيعي للحزب الحاكم بيد أن المعارضة تختلف درجة قوتها باختلاف النظام الحزبي.

- **توجيه الرأي العام**

يحتاج الأفراد إلى توحيد أفكارهم ومواقفهم تجاه المشكلات التي تواجههم وهنا يبرز دور الأحزاب التي تقوم بتوجيه المواطنين وتوعيتهم وتوحيد آرائهم، وبالتالي تقوم ببلورة المواقف الفردية بعد

[1] مبارك فريطاس، المرجع السابق، ص81-82.

التنسيق بينها إلى رأي عام موحد، فالأحزاب بدورها تكون اتجاهات الأفراد وتنمي شعورهم بالمسؤولية وتيقنهم بأن المصلحة الخاصة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمصلحة العامة، ولكن لا تتوقف مهمة الأحزاب السياسية هنا فقط بل تتعداها بترجمة هذه الرغبات إلى برنامج عمل محدد، أو بمعنى آخر أن دور الأحزاب السياسية لا يتوقف عند وضع حلول مؤقتة لمشاكل المجتمع وإنما تفوق ذلك الدور بتنمية الرأي العام وجعله قادرا على تفهم كل ما يعرض عليه وما يواجهه من مشاكل قادرا على التنبؤ بسلوكه .

" فالحزب يلزم الفرد على الأقل حين يمارس حقه الانتخابي بأن يحدد مكانه في الجماعة، وبين الاختبارات التي يرتضيها عضو الحزب أو المؤيد له إذ يساند خط الحزب فإنه في نفس الوقت يتخذ موقفا من القضايا العامة تجاه المجتمع ككل".

تعمل الأحزاب السياسية على إثارة الرأي العام وتكوينه وتؤدي الأحزاب هذه الوظيفة عن طريق الاتصال السياسي الذي يكون من خلال الاجتماعات الحزبية، التظاهرات الصحف، الإذاعة التلفزيون لتعريف الرأي العام بموقف الحزب وبأهدافه لكي يحظى بدعمه ومساندته في الانتخابات. [1]

الأحزاب السياسية حسب رؤية قحطان أحمد الحمدان يتقوم بحملات واسعة لكسب الرأي العام لإرادتها وأفكارها ومصالحها المختلفة والمتمثلة في تثقيف أعضاء الحزب ومؤيديه بشكل عام أو توجيههم باتجاه معين إزاء القضايا المطروحة، باعتبار أن الأحزاب السياسية مصدر للمعلومات التي تتكفل به وسائل الإعلام بإيصالها للرأي العام والذي بدوره يعمل على معرفة آراء المواطنين حول القضايا المختلفة ومدى تفاعلهم معها، في حين أن جماعات المصالح فإنها تحرص على خلق رأي عام مؤيد لتبني أفكارها ولذلك فإن الإيمان بفكرة سياسية أو أيديولوجية معينة إنما يتبع من العقائد الحزبية وجماعات المصالح والضغط.

حيث يقول "دافيد آبتر" (DAVID APTER): "إن إحدى الوظائف الأساسية للأحزاب السياسية هيكلة الرأي العام وقياس مواقفه ونقلها إلى المسؤولين الحكوميين والزعماء المسيرين، وذلك بطريقة يصبح معها الحكام والمحكومين والرأي العام والسلطة قريبين بعضهم من بعض".

- **المشاركة السياسية:**

[1] ياسين ربوح، الأحزاب السياسية في الجزائر، "التطور والتنظيم"، الجزائر: دار بلقيس للنشر.2018، ص111.

تعد المشاركة من أهم خصائص الديمقراطية للنظام السياسي القائم على مبدأ إشراك الأفراد في الحياة الاجتماعية والسياسية بالمجتمع، والتي من خلالها يتم تعزيز القيم والمبادئ والاتجاهات السائدة فيه، وهنا تكمن دور الأحزاب السياسية في تعظيم مبدأ المشاركة السياسية وترسيخها في عقول الحكام للأخذ بها والتحكم بمنطلقاتها، بحيث تقوم الأحزاب السياسية بدور مهم وهو تمكين المواطنين من المشاركة في الحياة السياسية وذلك بإعطائهم فرصة من أجل ضمان مساهمتهم وتعزيز دورهم من خلال هذه الأحزاب في صنع السياسات العامة والقرارات السياسية واختيار القادة السياسيين، فالمشاركة السياسية تعد مبدأ أساسي لتنمية المجتمع فعن طريقها يستطيع المواطن أن يعرف كيف يحل مشاكله، كما تعد المشاركة السياسية مقياسا ومعيارا لنمو النظام السياسي ومؤشرا على ديمقراطية، ويبدو أثر الأحزاب السياسية واضحا في المشاركة السياسية، فهذه الأخيرة تعتبر من دعامات التنمية السياسية، أي تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح وقدراتهم على تعبئة كل الإمكانات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل علمي وواقعي[1].

لكن مجرد وجود الأحزاب السياسية لا يضمن بذاته تحقيق المشاركة السياسية، فهناك أحزاب ترفض هذه المشاركة وذلك من أجل الحفاظ على مكتسبات الطبقات المسيطرة وامتيازاتها الاقتصادية ومكانتها الاجتماعية، وقد صاغ كل من وينر" ولابالومبارا" (LAPALOMBARA&WEINER) عوامل قمع المشاركة، وكانت أولها يتعلق بنظام القيم الذي تتبناه النخبة الحاكمة عندما يتبلور النظام الحزبي وأيا كانت طبيعة تلك القيم اقتصادية، اجتماعية، دينية... الخ، أما العامل الثاني فيتمثل بمدى الإجماع السائد في المجتمع حول موقع قيمة المحافظة على النظام السياسي داخل النظام التدرجي للقيم، في حين يتمثل العامل الثالث في أن النخب الجديدة التي تعمل في ظل النظام الحزبي تجد من صعوبة إشراك المواطنين في الأعمال السياسية والسلطة التي تعين عليها هي نفسها انتزاعها من النظام القديم .بالإضافة إلى رغبة المواطن في حد ذاته بالعزوف عن المشاركة السياسية وذلك خوفا منه على حياته الخاصة وضنا منه أن ذلك يؤثر على وضعه الاجتماعي ومكانته الاجتماعية، واعتقاده بأن المشاركة السياسية غير مؤكدة أو مقيدة، بالإضافة إلى غياب عوامل الاستشارية والمنبهات السياسية المرتبطة بطبيعة التنشئة السياسية في المجتمع.

[1] مبارك فريطاس، المرجع السابق، ص 83-84.

من ناحية أخرى نجد أنه قد تختلف القدرة على تحقيق المشاركة السياسية من نظام سياسي إلى آخر ففي نظام الحزب الواحد لا يمكن للقوى الاجتماعية الجديدة المشاركة في النظام السياسي إلا من خلال دخول الحزب، فقادة هذا النظام يمكنهم ممارسة درجة عالية من السيطرة على تعبئة الجماعات الجديدة فيه، وذلك يمكنهم من الإسراع بدمج الجماعات العرقية والدينية والإقليمية في النظام، وبالتالي للحفاظ على تماسك الحزب على حساب احتكاره للمشاركة السياسية وتشجيع الممارسات السياسية العنيفة، أما في نظام الحزبين فتتوافر لدى الحزب الموجود خارج الحكم دواع واضحة في تعبئة ناخبين جدد للتفوق على الحزب المنافس، فالاتجاه السريع للمشاركة والكامن في نظام الحزبين أدى أحيانا إلى محاولة الحد من ذلك الاتساع، وذلك أن دخول الجماعات الجديدة إلى حلبة السياسة كنتيجة للتنافس أدى إلى حدوث الانقلابات العسكرية في محاولة للحد من المشاركة السياسية.

- التنشئة السياسية[1]:

التنشئة السياسية أو المعتقدات السياسية، وتعتبر هذه العملية مستمرة يتعرض لها الفرد طيلة حياته وهي آلية لتعديل الشكل الذي تكتسب من خلاله المجموعة الاجتماعية وسائل وقدرات الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، وخلق ثقافة سياسية جديدة.

تعد الأحزاب السياسية من أهم وسائل التنشئة السياسية، بحيث تعمل الأحزاب جاهدة لتنشئة المواطن سياسيا، وتأهيلهم، وإكسابهم اتجاهات وقيم سياسية وذلك يدفعهم إلى الانخراط في النظام السياسي والمساهمة في أنشطته وممارسة حقوقه السياسية على أكمل وجه، وكذا اشتراكهم في فعاليات النظام السياسي وبالتالي يخلق نوع من الاستقرار السياسي، كون الأحزاب السياسية تسعى إلى التغيير والاستقرار فهي تحاول الاهتمام بالتنمية السياسية والاقتصادية، وبالتالي يظهر الدور الفعال للأحزاب في التنشئة السياسية للأفراد، كونها وسيلة للمحافظة على النظام السياسي بحيث تعمل التنشئة السياسية على تدريب الأفراد على أداء الأدوار، أي بمعنى آخر تدريب الفرد على المساهمة في المجتمع لإبقاء البنية الاجتماعية السياسية قائمة.

تعتبر التنشئة السياسية عملية بتم فيها تحويل الدوافع الخاصة والشخصية إلى اهتمامات عامة" إذ أن جميع المجتمعات الإنسانية تعتمد في تماسكها وتطورها على ما يتوفر لديها من فهم

[1] مبارك فريطاس، المرجع السابق، ص 84-86.

مشترك للقيم والعادات والتقاليد التي تسود المجتمع والتي تطبع سلوك أعضاء المجتمع بطابع معين يميزه عن سلوك أعضاء المجتمعات الأخرى، وهي كذلك توحد بين مشاعر واتجاهات أعضاء المجتمع نحو تحقيق أهداف معينة... فهذه العملية تقترب من الاكتساب أي تأتي من خلال المعارف، والمهارات والخبرات والقدرات التي تمكنهم من المشاركة كأعضاء فعالين في مجتمعاتهم".

تعد الأحزاب السياسية إحدى أدوات التنشئة السياسية في الوقت المعاصر بحيث تركز الأحزاب السياسية على تدعيم أعضائها بالمعرفة السياسية وبالرؤية الواضحة والتوجيه الفكري والعقائدي وتوعيتهم سياسيا حتى تؤثر على مشاركتهم في الحياة السياسية، بمعنى المشاركة في اتخاذ القرارات ومراقبة الحكومة وغيرها من الأنشطة السياسية، ففي المجتمعات المتقدمة هناك أحزاب تنظم الخدمات الاجتماعية لأعضائها، وتتيح لهم فرص العمل، وتوفر برامج التدريب السياسي، كما تقوم بمناقشة برامج التنمية الاقتصادية معهم والتي تصنعها الحكومة ويكشف عن مطامعها الدولية، فهذه المشاركة السياسية تخلق للأفراد روح العمل الجماعي وزرع مشاعر الحب والولاء الوطني.[1]

وبالتالي تكمن غاية الأحزاب السياسية في توحيد الاهتمامات السياسية بشكل يؤمن نوع من الاستقرار السياسي، بحيث تعمل هذه الأحزاب على تنشئة الأفراد سياسيا من خلال الاجتماعات والمؤتمرات التي يعقدها دوريا، ومن خلال وسائل الإعلام كالصحف، الراديو، التلفزيون، وهذا التدفق للمعلومات من شأنه العمل على تأكيد قيم الثقافة السياسية السائدة وربط المجتمع المحلي بالمجتمع القومي، ونقل القيم الجديدة إلى الجماهير وتقديم النماذج السلوكية المدعمة لها.

المبحث الثاني: أساسيات حول الحس السياسي

تأتي أهمية الخطاب السياسي كونه همزة الوصل والجسر الذي يحمل بين طياته أيديولوجية تريد النخبة السياسية ترسيخه في الوعي الجمعي للمواطنين، وكلما كان الخطاب بسيطا وصلت الرسالة إلى أصحابها، لكن حينما يفتقر الخطاب للوعي بطبيعة الجمهور المستهدف تصبح الهوة سحيقة بين النخب والقواعد، فبغياب الحس السياسي الذي يراعي المزاج العام الداخلي

[1] ياسين ربوح، مرجع سابق، ص 125.

تتسع الفجوة بين الرؤية العامة وبين آليات القبول المجتمعي، ويأتي الخطاب السياسي بنتيجة عكسية تخلق درجة من الحساسية مع الجمهور.

المطلب الأول: مفهوم الحس السياسي:

لغة:

الحِسُّ والحَسِيسُ: الصوتُ الخَفِيُّ؛ قال الله تعالى: لا يَسْمَعُون حَسِيسَها. والحِسُّ، بكسر الحاء: من أَحْسَسْتُ بالشيء. حسَّ بالشيء يَحُسُّ حَسّاً وحِسّاً وحَسِيساً وأَحَسَّ به وأَحَسَّه: شعر به؛ وأَما قولهم أَحَسْتُ بالشيء فعلى الحَذْفِ كراهية التقاء المثلين؛ قال سيبويه: وكذلك يفعل في كل بناء يُبْنى اللام من الفعل منه على السكون ولا تصل إِليه الحركة شبهوها بأَقَمْتُ. الأَزهري: ويقال هل أَحَسْتَ بمعنى أَحْسَسْتَ، ويقال: حَسْتُ بالشيء إِذا علمته وعرفته، قال: ويقال أَحْسَسْتُ الخبَرَ وأَحَسْتُه وحَسَيتُ وحَسْتُ إِذا عرفت منه طَرَفاً. وتقول: ما أَحْسَسْتُ بالخبر وما أَحَسْت وما حَسِيتُ ما حِسْتُ أَي لم أَعرف منه شيئاً .[1]

اصطلاحاً:

الحس السياسي هو القدرة على فهم وتقدير الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية، واتخاذ القرارات السياسية بناءً على هذا الفهم. يشمل الحس السياسي القدرة على التفكير بشكل نقدي، وتحليل الأحداث السياسية، وفهم الانظمة السياسية والعمليات الحكومية[2].

اجرائياً:

هو الفهم والادراك للأحداث والوضع السياسي، والقدرة على التحليل واستخلاص العلاقة التي تربط الأحداث ببعضها البعض وتكوين آراء سياسية واعية بناء على الثقافة السياسية المكتسبة من طرف المواطن.

والتنبؤ بأحداث مستقبلية في ظل الظروف. المحيطة الراهنة.

وهو القدرة على التمييز بين الآراء السياسية الايجابية التي تخدم مصلحته ومصلحة وطنه، وبين الآراء السلبية.

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ص 870.

[2] عبد الرحمان أحمد حسن المختار. "التنظيم القانوني للأحزاب السياسية ودورها في التجربة الديمقراطية اليمنية".رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.2007، ص 74.

المطلب الثاني: نظريات الحس السياسي

تدور الفطرة السليمة الناجمة عن الحس السياسي المرهف عموماً حول كيفية إدراكك للأحداث والأمور بالوعي اللازم و بالمنطق السوي. وهذا يبدو وكأن بصيرتك تجعلك تفهم هذه الأحداث والأمور من خلال الشرح والمقاربات.

ترتبط الأفكار السياسية التي ظهرت في القرنين الماضيين (19و20) بما نتج عن الثورة الصناعية من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية، اذ تبلورت خلال هذه الفترة مجموعة من المتغيرات التي أثرت على مسار الفكر السياسي وأحدثت تبدلات جوهرية في الحياة العامة وأدت هذه التغيرات إلى ظهور نوع من الانقسام الاجتماعي يهدد حياة وأمن هذه المجتمعات. وقد أدى هذا الانقسام الاجتماعي الى انقسام في الفكر، فظهر الخلاف بين دعاة المبدأ الفردي الرأسمالي المدافعين عن الحرية الفردية وبين المفكرين الاشتراكيين الذين يدافعون عن حقوق العمال والطبقات الفقيرة وفي مواجهة هذه الأفكار ظهرت النظرية الشمولية في كل من ألمانيا وإيطاليا لتخلق وضعاً جديداً يتحدى هذه الأفكار. [1]

وفيما يلي سنحاول استعراض أهم التطورات التي أصابت الحس السياسي خلال هذه المرحلة مولين الاهتمام نحو تحليل مضمون هذه الأفكار التي تبلورت كما يظهر من متابعتها الى نظريات متكاملة بغض النظر عن مقدميها وسيكون هناك إشارة إلى أهم رواد هذه النظريات بصورة موجزة.

أولاً: النظرية الرأسمالية (الفردية)

تعود بدايات ظهور هذه النظرية إلى المدرسة الطبيعية Physicorats التي سادت أفكارها فرنسا في القرن الثامن عشر والتي تقوم على فكرة القانون الطبيعي، وان للإنسان حقوقاً طبيعية مقدسة، وان واجب الدولة اكتشاف هذه الحقوق والمحافظة عليها، ورافق ظهور المدرسة الطبيعية في فرنسا آدم سميث في بريطانيا الذي دعى في كتابه ثروة الأمم الصادر سنة 1776 إلى الحرية الاقتصادية، بالإضافة إلى ظهور مجموعة من المفكرين

[1] عبد الحكيم الزيات، التنمية السياسية–دراسة في علم الاجتماع السياسي.– القاهرة: دار المعرفة الجامعية، ، 2002ص95

التقليديين في بريطانيا يدعون إلى الحرية الاقتصادية ليس اعتماداً على الحقوق الطبيعية كما تقول المدرسة الطبيعية، وإما اعتماداً على مبدأ المنفعة والمصلحة الشخصية التي وضع اسسه هيوم وبنثام.

ولكن النظرية الفردية لم تتبلور بصورة جلية الا في فترات لاحقة لظهور العلماء سالفي الذكر، وذلك على يد اثنين من العلماء البارزين الذين كان لجهودهما اثاراً واضحة في ظهور الأفكار الفردية بصورة متكاملة خاصة في الجانب السياسي وفيما يلي استعراض لأهم افكارهما.[1]

1- جون ستيوارت مل 1806 – 1873

دافع مل عم الحرية الفردية ضد تدخل الدولة، ودعى إلى حرية التعبير عن الرأي، وقال بان التصادم الحر بين الآراء يجعل الأفكار القويمة هي التي تنتصر، كما دافع مل في كتابه الحكومة النيابية عن الحكم الديمقراطي والنيابي، وارجع السيادة في الدولة لمجموع الأفراد المكونين للمجتمع.

2- هربرت سبنسر 1820 – 1902

وهو احد علماء الاجتماع الذين حاولوا الدفاع عن المبدأ الفردي والحرية الفردية استناداً الى أسس علمية ضد تدخل الدولة، واعتمد دفاعه هذا على ان الحقوق الطبيعية تحتاج الى حريات فردية لصيانتها، وان الخلال بهذه القاعدة سيؤدي الى فرض الانسان ارادته على الآخرين بالقوة، وان تدخل الحكومة هو في الغالب لمصلحة جماعة معينة ضد مصلحة غيرها من الجماعات، ومن الأفضل عدم تدخل الدولة في أوجه النشاط المختلفة لكي لا تحد من حريات الأفراد.[2]

ثانياً: النظرية الاشتراكية

[1] كمال عبد الفتاح، دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2011-2012.ص 132-133.

[2] عبد الحكيم الزيات، مرجع سابق، ص 96-97.

إن كلمة الاشتراكية كلمة عامة ويثير استخدامها كثيراً من المجادلات والنقاشات الحادة حول تحديد مفهومها، والمقصود بفكرة الاشتراكية هنا مفهوماً عاماً يهدف أساسا لتحقيق عدالة التوزيع للدخل، وان الملكية الجماعية هي الوسيلة لتحقيق هذا الهدف، وهي بذلك تختلف عن الشيوعية (الاشتراكية العلمية كما يسميها أنصارها) التي تمثل تصوراً محدداً لماركس وأنصاره لهذه الفكرة والتي ارتبطت أيضا بحالات تطبقيه لها كما في الاتحاد السوفيتي أو الصين، وانطلاقاً من هذا التصور لمفهوم الاشتراكية سنحاول فيما يلي استعراض أراء أهم المفكرين الذين تناولوا جوانبها المختلفة عبر التاريخ:-

1- توماس مور 1516 وهو صاحب كتاب اليوتوبيا Utopia الذي يصور فيه جزيرة خيالية يقوم فيها مجتمع مثالي يعتمد على الملكية الجماعية ويعمل على تحقيق المساواة بين افراده ويسعى للتخلص من الفقر

2- روبرت اوين 1771 – 1858. يعد اوين احد رواد الفكر الاشتراكي في القرن التاسع ومؤسس حركة التعاون في إنجلترا. وقد انطلق اوين في عرضه لافكاره من خلال توجيه النقد الشديد للمصلحة الفردية وترك المنافسة حرة بين الافراد واعتبرهما مسئولتين عن بؤس العمال وانتشار الفقر في المجتمع.

وقد حاول اوين تطبيق أفكاره هذه في المصنع الذي يملكه في اسكتلندا وفي القرية التعاونية التي أقامها في أمريكا سنة 1824، وسعى اوين في محاولاته تلك لتحقيق مجتمع مثالي متكامل يحقق الرفاه للجميع العمال وصاحب العمل، بواسطة الاقناع وليس الثورة، ومن خلال إحلال الشعور بالمصالحة العامة لدى الطرفين محل المصلحة الخاصة.

3-والى جانب اوين ظهر كل من شارل فورييه 1772 – 1837 ولوي بلان 1813 – 1882 يدعوان الى إقامة مجتمعات تعاونية، يكون العامل فيها شريكاً في رأس المال ويتم توزيع الدخل بداخلها بناء على العمل.[1]

4-وفي نفس الوقت ظهر سان سيمون 1760-1825 وتلامذته ينادون بضرورة الاهتمام بمصلحة العاملين وسيطرة الدولة على الملكية الخاصة في المجتمع. ولكن بالرغم من

[1] عبد الحكيم الزيات، مرجع سابق، 97-98.

انتشار الأفكار التعاونية والاشتراكية هذه لدى كثير من المفكرين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فإنها بقيت عاجزة عن حل أزمة المجتمعات الرأسمالية، ولم تستطع الحيلولة دون تدهور الأوضاع في هذه المجتمعات وزيادة الاحتكار فيها، وتدني مستوى العمال وزيادة البطالة مما مهد الطريق لكارل ماركس وأعوانه لطرح تصورات جديدة في هذا المجال.

ثالثاً: النظرية الماركسية

تنسب الماركسية إلى كارل ماركس الألماني الذي ولد سنة 1818 في بلدة تريف لأبوين من أصل يهودي اعتنقا الديانة المسيحية في صغره وقد درس ماركس القانون والفلسفة والتاريخ في جامعة برلين، ولكنه سرعان ما اشتغل بالسياسة والصحافة، وقد أدت أفكاره المتطرفة إلى طرده من ألمانيا فتنقل في كل من باريس، وبروكسل، واخيراً استقر به المطاف في لندن وهناك ألف كتابه المشهور رأس المال– ثلاث أجزاء.

وبالرغم من أن الماركسية تنسب إلى ماركس فان الفهم الواعي لهذه النظرية يتطلب منا أيضا الإحاطة بأفكار وجهود كل من فردريك انجليز ولينين وما قدما من إضافات لبلورة هذه النظرية في صورتها المتكاملة. وفي استعراضنا لهذه النظرية سنحاول التركيز على الأسس العامة لهذه النظرية كوحدة متكاملة.

فيما يلي أهم الأسس والنظريات التي تقوم عليها الماركسية:–

1– المادية الجدلية (الديالكتيك).

تشكل هذه النظرية الأساس الفلسفي للنظرية الماركسية، ويرجع الفضل في وضع أسس هذه النظرية وأصولها للعالم الألماني هيجل الذي قال بان العالم حقيقة متغيرة، وان هذا التغير يتم عن طريق صراع الأضداد المتعارضة وتقول هذه النظرية بان الفكر نتاج المادة وان الحياة عبارة عن صراع بين الأضداد وان هذا الصراع يؤدي إلى التطور.

وقد حاول ماركس وانجلز توسيع دائرة تطبيق هذه النظرية في المجال العلمي للاستفادة منها في دعم نظرياتهم اللاحقة.[1]

2- المادية التاريخية.

ترتيباً على مبادئ المادية الجدلية قام ماركس بوضع أسس نظريته المادية التاريخية لتشمل هذه النظرية الحياة الإنسانية واستعملها في دراسة التاريخ الإنساني والحياة الاجتماعية، وتوصل إلى أن هناك تلازماً أكيدا بين ظروف المجتمع المادية والاجتماعية، وان تغير الأحوال المادية في المجتمع ينعكس بالضرورة على ظروف العالقة الاجتماعية بداخله.

3- نظريات صراع الطبقات.

اعتماداً على النظرية الجدلية والنظرية المادية التاريخية حاول ماركس تفسير التاريخ البشري: على انه عملية صراع دائم بين أفراد المجتمع دافعه اقتصادي لامتلاك وسائل الإنتاج، وان هذا الصراع سيؤدي إلى انقسام المجتمع إلى طبقتين متعارضتين احدهما تستغل الأخرى. وان نتيجة هذا الصراع بين الطبقات هي التي تحدد مسار التاريخ الإنساني عبر العصور. ففي المرحلة الأولى لتطور البشرية كانت الملكية مشاع ولم يكن هناك ملكية خاصة ولهذا كان هذا المجتمع مجتمعاً لا طبقياً، ولكن حين تحولت الحياة المادية في المرحلة البدائية الى مرحلة الزراعة وامتلاك الأرض ظهرت طبقة المزارعين، مالكي الأرض في مواجهة طبقة العبيد. وبعد تطور قوى الإنتاج واختراع أدوات الزراعة والصناعة البسيطة بدأت تظهر طبقة الإقطاع مالكي الأرض ونتج عن هذا التطور تحول الصراع الى صراع بين طبقة الإقطاع وطبقة الفلاحين العاملين في الأرض، ومع تقدم قوى الإنتاج وحلول المصانع الكبيرة والتجارة محل الزراعة والحرف المهنية بدأت تظهر الطبقة البرجوازية لتحل محل الإقطاع وليبدأ صراع جديد بين هذه الطبقة والطبقة الأخرى المرافقة لمجيئها وهي طبقة العمال (البروليتاريا).

وهكذا فالتاريخ صراع دائم بين الطبقات تقرره طبيعة قوى الإنتاج داخل المجتمع.

4- نظرية الثورة الاجتماعية.

[1] كمال عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ص 134-136.

ترتبط نظرية الثورة في الفكر الماركسي بتطور ظروف المجتمع المادية ونظرية صراع الطبقات، فحين تصبح علاقات الإنتاج عاجزة عن التعبير عن تقدم قوى الإنتاج ينشأ صراع بين القوى الإنتاجية الجديدة وبين علاقات الإنتاج القديمة، وينبثق عن هذا الصراع تناقض في المصالح الطبقية داخل المجتمع، بين الطبقة القديمة التي تحاول المحافظة على علاقات الإنتاج القديمة وبين الطبقة النامية التي ترنو لإقامة علاقات جديدة، وستحاول في هذه الحالة الطبقة القديمة المحافظة على امتيازاتها من خلال استخدام قوة الدولة وسلطاتها، وهنا تجد الطبقة الجديدة نفسها مضطرة للجوء للثورة والعنف للسيطرة على السلطة وتغيير علاقات الإنتاج بالقوة. مما سبق نستنتج بأن تصور الماركسيون للثورة بانها ثورة اجتماعية تقوم بها طبقة معينة للسيطرة على السلطة المتحكمة بوسائل الإنتاج.[1]

المطلب الثالث: أسس الحس السياسي:

يتعين على الميسرين الجيدين أن يكون لدى كل منهم استشعار سياسي فعال وبعبارة أخرى، فإنه من أجل العمل بنجاح في البيئات السياسية الحساسة، يحتاج الميسرين أن تكون لديهم القدرة على معرفة واحترام مصالح مختلف الأطراف والأحزاب، وتحديد المجالات المحتملة لإثارة النزاع والصراع، وفرص حل الوسط المتاحة منذ مرحلة مبكرة. وهذا يتوقف بدوره على الغرائز السياسية الجيدة المتوفرة لدى الميسر.

وفي جميع مراحل عملية الحوار، فإن على الميسرين دوماً النظر في البيئة السياسية المتغيرة باستمرار، وتقييم مدى تأثير التطورات السياسية المحتملة على العلاقات بين الأحزاب والأهداف العامة للحوار.

وهذا يتطلب توفر الشخصية المناسبة، بالإضافة إلى اتخاذ الاستعدادات الكاملة. ولا يجوز للميسر الانخراط في حوار دون معرفة ما يدور في الحوار نفسه، وما هي القضايا المركزية والثانوية فيه، ومن هم المشاركين في الحوار من كل حزب سياسي، وكيفية تنظيم كل حزب من الأحزاب المختلفة.

وعند البحث عن فرص لبناء توافق الآراء، فإن من المهم أن يكون ميسر الحوار على بينة من المواقف والمصالح الرئيسة للأحزاب المشاركة في الحوار وفهم ما يدفعهم ويحركهم والنقاط

[1] كمال فتاح، المرجع نفسه، ص 136، 137.

غير القابلة للتفاوض والنقاط التي قد يكونوا فيها على استعداد لتقديم التنازلات. ولذلك فإنه غالباً ما يُنصح الميسرين "بالتفكير بعقل سياسي". وهذا قد يعني محاولة التنبؤ بالعواقب السياسية وفهم كيفية ومدى تأثير نتائج الحوار على البيئة السياسية، أو التنبؤ بالطرق التي يمكن من خلالها تنفيذ القرارات.

وحتى لو لم يكن الميسر متحيزاً فهو/هي يعتبر أكثر من مجرد منظم إمدادات لوجستية أو مدير فني لإجراء مناقشات إن الميسر هو جزء من العملية السياسية، وعليه فإنه يلعب دوراً سياسياً. وهذه نقطة مهمة لمعرفة أي نوع من الأشخاص يعتبر مناسباً للقيام بدور تسهيل إجراء الحوار.[1]

المطلب الرابع: آليات تنمية الحس السياسي

لا شك أن السياسة كانت منذ القدم ولا تزال علماً من العلوم الهامة في تاريخ البشرية ومع التطور المذهل في مجالات العلوم المختلفة وما واكبها من تطور كل أدوات الصراع وبعد أن مرت البشرية وبخاصة في القرون الأخيرة بتجارب كبيرة، فشلت في تحقيق غاية الإنسان فقد بات على الإسلاميين في كل مكان أن يخرجوا برؤيتهم تحت شمس النهار ليعرضوها على كل إنسان، والتي هي في نظري باتت ضرورة لأنها في نظر الملايين اليوم أكثر المناهج أصالةً ورسوخاً وقدرة على تحقيق الغايات الكلية للإنسان أينما كان.

إن السياسة لم تكن علماً طارئاً على المسلمين في العصر الحديث، لقد كانت جزءاً من الوحي الشريف والسنة الكريمة، كما أن المسلمين استوعبوا حضارات سبقت وطوروها في مشروعهم الحضاري الكبير.

ولا شك أن تنمية الحسالسياسي الإنساني بعلم ما ومنه علم السياسة له جذور متعددة ولكني هنا ألقي الضوء على الآتي:

- ✓ أولاً: دراسة القرآن الكريم والسنة النبوية، كون هذا مصدر التشريع الرئيس ومنه تتفرع كل المصادر، وهذه الدراسة يجب أن تكون شاملة وبروح العصر، وكأنه نزل اليوم علينا

[1] بريختشي كيمب، حوار الأحزاب السياسية، دليل مسير الحوار، هولندا، 2013، ص34.

ولتوضيح هذه الفكرة أضرب مثلاً.. إن كل الذين كتبوا في أسس النظام الإسلامي اتفقوا على عناصر أربعة.. الحاكمية لله.. والشورى والعدل والطاعة..

وهذه تشكل مصدر التشريع وأساس الحكم ونظام الحكم وحصانة المجتمع من أمراض الأنظمة الوضعية المستعصية على الشقاء، والآيات عديدة ولكني هنا اختار تلك الآية الكريمة " فلذلك فادع واستقم كما أمرت ولا تتبع أهواءهم وقل آمنت بما أنزل الله من كتاب وأمرت لأعدل بينكم الله ربنا وربكم لنا أعمالنا ولكم أعمالكم لا حجة بيننا وبينكم الله يجمع بيننا وإليه المصير " الشورى 15. وفي موقع قرآني آخر: " فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله[1]."

ونقطف من بستان السيرة المشرفة: " إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث و لا تحسسوا ولا تجسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا ولا تباغضوا ولا تدابروا وكونوا عباد الله إخوانا "

إن عمر القرآن 1425 عاماً ولكنه في ضوء التجربة المعاشة اليوم في المجتمعات الإسلامية يسهل هذه المهمة، ففشل الأنظمة البشرية في تحقيق رفاهية الإنسان في حدودها الدنيا مادياً ومعنوياً، والظلم الدولي الفاضح، والفساد الممنهج والمطبق بكل صلف، كما أن نجاح التجارب الإسلامية السياسية والاجتماعية والاقتصادية رغم قلتها، و كرامة الذين يجاهدون في سبيل الله .. قد شجع على هذه العودة إلى الجذور والذي يجد له تعبيراً عملياً في الصحوة الإسلامية المعاصرة، ونجاحاتها رغم قلتها وهذه الروافد العملية تفرز قناعات المسلم وتسهل له مهمته الدعوية.

- ✓ ثانياً: دراسة التجربة الإسلامية من بعد الرسول عليه الصلاة والسلام دراسة موضوعية محايدة بكل ما لها وكل ما عليها، ومحاكاة الإنسان وليس المنهج مسئولية ما حدث سلباً أو إيجاباً.

[1]

- ✓ ثالثاً: دراسة تاريخ الأمم الأخرى الذي سبقت والتي واكبت الإسلام منذ نشأته ودورها ذلك لأن التجربة الإنسانية شكلت وحدة تاريخية واحدة، تضبطها قوانين متشابهة " قد خلت من قبلكم سنن فسيروا في الأرض فانظروا عاقبة المكذبين."
- ✓ رابعاً: دراسة النظريات التي أفرزت حقائق جغرافية سياسية كبيرة، وشكلت في فترات تغيرات إنسانية واسعة.

إن الاستناد على القواعد العقدية الإسلامية، ودراسة التجربة الإسلامية السياسية وتجارب الأمم الأخرى دراسة استخلاص عبر وليس دراسة تفاصيل واستغراق في دقائق، بشكل الأعمدة التي تحتاج إلى تطوير آليات العمل السياسي المعاصر، والتي يمكن التركيز على بعضها.

- إن أول هذه الآليات هي معرفة فهم العالم اليوم لدور السياسية، هذا الفهم الذي يحدد لكل أمة أهدافها ووسائلها، فهل السياسة علم قيادة الشعب لخدمته ورفع شأنه وإعلاء رفاهيته الاجتماعية والاقتصادية والفكرية.. وإطلاق إبداعاته تحقيقاً لغاية الاستخلاف والشهود العالمي والحضاري؟ أم أن السياسة هي ترويض الشعوب على قبول الاستعباد والاستغلال واستحمار الأمم كما تروض المخلوقات البرية خدمة لأغراض ذاتية، أم هل السياسة فن خداع الشعوب لسرقتهم وسلب كرامتهم...
- إن رؤية السياسيين لدور السياسة وخاصة في عصرنا هذا تختلف اختلافات بينة ولكل منها وجهة هو موليها.. ومن هنا فإن معرفة كيف يفهم الآخرون لمعنى وأهداف وبالتالي إدراك آليات التحرك السياسي بات ضرورة على المسلم خاصة في عصر الاستهداف الواضح للإسلام والمسلمين؟
- كما أن دراسة المصطلح السياسي المعاصر كما يفهمه العالم اليوم الإسلامي وغير الإسلامي ضرورة أولية في آلية التعامل مع الفكرة من أكثر من زاوية، فلا يعقل أن نستخدم المصطلح متكئين على فهمنا نحن أو كما نريد أن نفهمه بينما العالم يفهمه

بصورة مغايرة ففي غياب إجماع فهم على المصطلح السياسي عالمياً لا بد من معرفة كل زوايا هذا المصطلح الحادة والمنفرجة.

- وبما أن اللغة هي وعاء الفكر فإن على المسلم أن يستخدم اللغة الحية البسيطة المفهومة والمختصرة، إن على المسلم أن يطرق آذان العالم بأدوات صالحة للعصر وألاّ يلجأ إلى لغة ماتت في قواميس أو دفنت في عالم آخر.
- وفي عهد الاستهداف المباشر للمشروع المستقبلي المنافس للواقع الظالم في العالم اليوم، ففي عهد الكراهة المقصودة والعداء المتعمد للإسلام لا بد من معرفة الدلالات اللفظية بأوضح ما يكون وبأقل قدر ممكن من التأويل والخضوع أو الإخضاع للتفسير، فلا يكفي استخدام اللغة الحية لتغيير فهم الصهيونية المسيحية واليهودية التي تتحكم في العالم اليوم وفي عصر الإعلام المعادي وفي أوساط تيارات يصفونها باليمين المتطرف وفي عالم آسيوي غائب عن الحقيقة منذ سنوات، يعيش حالة الهزيمة إن فهم المعني يوازيه فهم الدلالة اللفظية. لأن العدو سينبش في قواميسه ليستخرج ما يناسب هواه ليذبح بسكين جهله يجب أ، تغيب من استخدامات المسلمين إرضاءً للغرب أو الشرق .. إن المسلمين ليسوا اليمين المتطرف وليسوا الأصوليين بمفهوم التجربة الغربية والشورى ليست ديمقراطية، والديمقراطية شيء والانتخابات شيء آخر، والنظام الاقتصادي الإسلامي ليس اشتراكية ولا رأسمالية .. هذه هوية وتلك هوية أخرى.
- إن الاستجابة للضغوط الزمنية والمكانية هي من أمراض السياسيين في كل الأمم وعلى مدار التاريخ الأمر الذي خلق حالات من التناقض بين المفهوم الحقيقي والمفهوم المعلن حول قضية حسمت فيها الأسس الموقف، بينما يحاول السياسيين من موقف الضعف أو القوة إخراج الخطى عن الطريق، ولنتأمل كمثال حجم الضغوط في فلسطين المحتلة كمكان وفي هذا الوقت بالذات، وحالة الأمة العربية وموقف الغرب ولنتخيل أن حركة حماس في هذه الظروف اعترفت بالكيان الإسرائيلي سياسياً، وهي التي ملأت سمع

العالم بأن فلسطين وقف إسلامي .. فأي مصابيح بعد ذلك يمكن أن تعيد من أوغل في ظلمات الموقف الخاطئ إلى ما هو صحيح؟

- كما أن الحديث بالسهم الأصفر عن هوام الكل يغري في هذا الزمن صناع المستقبل بالمنهج القاصر، إن من لا يستطيع أن يطور اهتماماً بالهم الكلي وآلياته استجابة لتكليف " الشهادة على الناس " فلا أقل من العمل بالكل الأممي أمة الإسلام، في كل مكان لتكليف الخيرية " كنتم خير أمة أخرجت للناس ..." ومن هنا فإن الحديث عن الكل الوطني (الإقليم) والقومي.. يجب أن يأتي في السياق بالتبعية.
- ولا يجب أن نغفل دور الممارسة في الآليات، لبناء التنمية السياسية المتزامنة وللأجيال فرأس الهرم في أي تجمع إسلامي يجب أن يتكئ على أكبر قاعدة قيادية ممكنة، تكون أطرافها مغموسة في قضايا المجتمع، لقد كان عهد الخلافة الراشدة ضرورة لقيام دولة الإسلام التي امتدت لثلاث عشر قرناً من الزمن بما لها وما عليها وهي خير دليل على هذه الحقيقة، إن غياب أو تغييب أي عضو في جسم الإنسان هو إعاقة، وكلما كان الغائب أكبر كلما كانت الإعاقة أكبر " فكلكم راعٍ وكلكم مسئول عن رعيته.

المبحث الثالث: أساسيات حول المواطنة

المواطنة هي مفهوم يعكس الانتماء والمسؤولية تجاه المجتمع والدولة التي يعيش فيها الفرد. إنها الشعور بالانتماء إلى مجتمع معين وتقديم الولاء والالتزام لهذا المجتمع وللقيم والقوانين التي يعتمدها. تعتبر المواطنة عقد اجتماعي بين الفرد والمجتمع، حيث يتفق الفرد على الالتزام

بالقوانين والواجبات المفروضة عليه من قبل المجتمع، بالمقابل يحصل على الحقوق والحريات المضمونة له.

المطلب الأول: تعريف المواطنة:

1- لغة:

المواطنة لغة مشتقة من وطن، و"الوطنُ" المنزل الذي تقيم به وهو موطنُ الإنسان ومحله.

و"وَطَنَ" بالمكان و"أَوطنَ" أقام، و"أوطَنَهُ" أي اتخذه محلا أو مسكنا يقيم فيه

و"المَوْطِنُ" مفعول به ويسمى به المشهد من مشاهد الحرب في تنزيل العزيز الحكيم[1]:﴿**لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ**﴾التوبة-25-

كما استعمل لفظ بلد في القران الكريم في قوله تعالى في سورة البلد: ﴿**لَا أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ (١) وَأَنتَ حِلٌّ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ (٢)**﴾البلد1و2

كما نجد كلمة البلد في قوله تعالى: ﴿التي لم يخلق مثلها فيا لبلاد﴾

كما عرف الفيروزي الوطن على أنه محرّكُهُ ويُسْكَنُ، منزل الإقامة ومربط البقر والغنم وجمعها "أوطانٌ" و"أَوْطَنَ" أقام، و"أوطَنَهُ" و"وَطَنَهُ" و"اِستَوطَنَهُ" اتخذه وطنا، ومواطن مكة مواقفها.[2]

2- تعريف المواطنة اصطلاحا:

تعرف المواطنة بصفة عامة على أنها المكان الذي يستقر فيه الفرد بشكل ثابت داخل الدولة أو من يحمل جنسيتها ويكون مشاركا في الحكم ويخضع للقوانين الصادرة عنها ويتمتع بشكل

[1] ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ص ص48، 68.

[2] مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، حرف الواو، دار الحديث، القاهرة، 2008، ص1763.

متساوي دون أي تمييز كاللون أو اللغة مع بقية المواطنين وهنالك تعاريف مختلفة للمواطنة نذكر منها:

تعريف دائرة المعارف البريطانية للمواطنة:حيث تعرفها على أنها العلاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة.

أما تعريف موسوعة الكتاب الدولي:فيعرفها بأنها عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم بحيث لا تميز بين المواطن والجنسية، وتؤكد على أن المواطنين لهم نفس الحقوق مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة وعليهم بعض الواجبات مثل الدفاع عن الوطن ودفع الضرائب[1].

وتعرف موسوعة كولير الأمريكية المواطنة بأنها: أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالا.

ويبدو من التعريفات السابقة الثلاثة انه في الدولة الديمقراطية يتمتع كل من يحمل جنسية الدولة من البالغين والراشدين بحقوق المواطنة فيها.[2]

3- اصطلاحا عند العرب:

عرفها **سامح فوزي** على أنها "تمتع الشخص بحقوق وواجبات وممارستها في بقعة جغرافية معينة لها حدود محددة (الدولة)".[3]

أما **بولس عاصي** فيرى أنها "حالة يضمنها العرف والقانون بحق للأعضاء المجتمع تسيير الشأن العام على قدر من المساواة وفي كنف الحرية".

[1] خيري فرجاني، مفهوم الوطن والمواطنة في الفكر السياسي المعاصر، سلسلة إصدارات مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، مصر، 2014، ص 15-16.

[2] علي خليفة الكواري وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، ط1، م د و ع ، لبنان، 2001، ص30-31.

[3] سامح فوزي، المواطنة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ط1، مصر ، 2007، ص07.

ويرى **حسين رحال** على أنها "شرح للعلاقة بين الدولة والفرد المنتمي إليها وبشكل أدق العلاقة المتبادلة بين السلطات داخل الدولة والمجتمع والفرد والمواطن".[1]

أما **عماد صيام** فيرى أنها "هي تعبير عن حركة الإنسان اليومية مشاركا ومناضلا من أجل حقوقه بأبعادها المدنية والاجتماعية والثقافية على قاعدة المساواة مع الآخرين دون تمييز لأي سبب واندماج هذا المواطن في العملية الإنتاجية بما يسمح له باضمام الموارد في إطار الوطن الواحد الذي يعيش فيه مع الآخرين".[2]

أما معجم المصطلحات فيقصد بالمواطنة كل المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات، وفي الحرية والمشاركة والمسؤولية الاجتماعية[3]

المطلب الثاني: نشأة مفهوم المواطنة، وتطوره في الجزائر:

1/ نشأة مفهوم المواطنة:

بالنظر إلى الفكر الفلسفي السياسي نجد أن مفهوم المواطنة عرف تطورا، فالمفاهيم تختلف وتتغير باختلاف وتغير الحقبات التاريخية والتركيبة الثقافية والأخلاقية في كل مجتمع، فالمواطنة في أثنا ليست هي المواطنة في دولة المدينة وليست هي المواطنة في عصرنا الحالي.

وتعود جذور مفهوم المواطنة إلى ما هو أبعد من الحضارات القديمة المختلفة التي حضرتها الكتب والتعاريف المختلفة فنجدها في سكن آدم وزوجته الجنة فيقول تعالى: ﴿**إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ١١٨ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ١١٩**﴾ طه 118-119

---

[1] عاصي بولس، غسان طه، خضر محمد نبها، حسين رحال، كتاب المواطنة والدولة مقاربات واتجاهات، ط1، منتدى الفكر اللبناني، 2010، ص11-102.

[2] عماد صيام، المواطنة، مصر، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، يوليو 2007، ص14.

[3] صقر جيبالي، أيمن يوسف، عمر رحال، قاموس المصطلحات المدنية والسياسية، الطبعة 1، لبنان مركز إعلام وحقوق الانسان والديمقراطية شمس، 2004، ص69.

فلما أهبط الله آدم وزوجته من الجنة كانت الأرض مهيأة لتكون كلها وطنا ومستقرا لآدم وذريته، وبدأ الناس يتجمعون في أماكن بحكم الطبيعة الاجتماعية للبشر في قرى وبلدان ويتخذ كل منهم لنفسه وأهله وولده بيتا يأوي إليه، وكان الوطن أول الأمر يتعلق بتلك القرية أو المدينة ثم تطورت حياة البشر وعلاقاتهم فتكونت أوطان وأقاليم أكبر وبالنظر إلى مفهوم المواطنة وتطورها يمكن لنا تلخيصها في ستة مراحل هي:[1]

1- مواطنة دولة المدينة:

وهو المفهوم الذي ساد في الحقبة اليونانية الرومانية وقد تميز هذا المفهوم بالتركيز على قيم المشاركة السياسية والمساواة بين المواطنين على قاعدة المواطنة، غير انه لم تشمل صفة المواطنة إلا الرجال الأحرار بينما تم استبعاد النساء والأطفال والعبيد والأجانب، ونجد هنا أن فئة قليلة من الناس ممن يستحقون صفة المواطنة.

إلا أن قيم المواطنة عند الكثير من الفلاسفة بعد ذلك اقترن بمفهوم المواطنة اليونانية القديم نظرا لتشديده على أفكار المشاركة والمسؤولية على المواطن.

2- مواطنة الإيمان:

وهو المفهوم الذي ساد في الحقبة الإسلامية في أوائل فترة العصور الوسطى، حيث أن المواطن هو الذي يتبنى العقيدة السائدة في الدولة، ويتميز هذا المفهوم بعدم التزامه بحدود الدولة فنجد بروز دولة المدينة في عهد الرسول ودمج مختلف القبائل والطوائف وإعطائه حقوقا هامة للمرأة وقضائه على العبودية بعكس المفهوم المسيحي الذي لم يمنح المرأة أي حقوق تذكر لا داخل الكنيسة ولا خارجها واكتفى بالدعم الروحي والمعنوي للعبيد دون الدعم المادي.[2]

3- مواطنة المدن المستقلة:

[1] يوسف القرضاوي، الوطن والمواطنة في ضوء العقدية والمقاصد الشرعية، دار الشروق، مصر، 2010، ص 15.

[2] علي محمد الصلابي، المواطنة والوطن في الدولة الحديثة المسلمة، ط1، 2014، ص37.

وهي التي سادت في المدن التجارية في جنوب أوروبا وتحديدا في إيطاليا في فترة العصور الوسطى، حيث كانت تعني الحصول على امتيازات مدفوعة الأجر تمكن التجار من البيع والشراء والزواج والطلاق والسفر وغيرها دون الحصول على إذن أو تصريح من السير الإقطاعي وفق النظام الذي كان سائدا حينذاك، وقد منح هذا المفهوم سكان المدن نوعا من الحرية الفكرية والاقتصادية وظهور تيار فكري يرفض سيطرة الكنيسة وينادي بالروح القومية.

4- المواطنة التعاقدية:

وهو المفهوم الذي ساد في عصر النهضة والذي كان يقوم على فكرة العقد الاجتماعي التي كانت رائجة في ذلك الحين، وقد دعم هذا المفهوم فكرة المواطن الإيجابي حيث يتحول المواطن إلى سائر للسيادة وليس خاضعا لها ومن ثم يصبح قادرا على عزل الحكام الفاسدين ويعين غيرهم ومحاسبتهم، إلا انه لم يقدم حينئذ بالنسبة للمرأة فقد ظلت بعيدة عن حقوق المواطنة.

5- مواطنة الحقوق:

وهو المفهوم الذي ساد منذ منتصف القرن 18 وارتبط بفكرة الحقوق الطبيعية إلى حقوق الإنسان ثم إلى حقوق المواطنة وباقي أنواع الحقوق مثل حقوق العمال، حقوق المرأة، وحقوق الطفل...الخ

وتلقى هذا المفهوم دعما قويا من الثورة الفرنسية التي تبنت فكرة حقوق المواطنة وأصدرت إعلان حقوق الإنسان والمواطن للتعبير عن الحقوق المدنية والقانونية لكل فرد داخل الجمهورية الفرنسية

وقد تشبثت التيارات النسوية بهذا المفهوم للحصول على حقوقها، فقديما استغلت الحركات المناهضة للعبودية والمدافعة عن حقوق العمال لتحقيق أهدافها.

6- المواطنة العالمية:

قد تأثر هذا المفهوم العالمي للمواطنة بفكرة العولمة منذ ظهورها خاصة وأن الاتحادات والتكتلات العالمية بدأت تزداد بشكل جعل هذا المفهوم حقيقة واقعة مع الدعوة لعالم مفتوح ومترابط اقتصاديا وثقافيا وسياسيا بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة.[1]

2/ تطور مفهوم المواطنة في الجزائر:

سعت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال إلى تجسيد المواطنة في مختلف دساتيرها المختلفة، غير أننا إذا بحثنا عن مفهومها نجدها قبل قيام الدولة الجزائرية الحديثة، ويتجسد ذلك في المقاومات الشعبية المختلفة كمقاومة الأمير عبد القادر الذي يعتبر مؤسس الدولة الجزائرية مرورا ببيان أول نوفمبر الذي يخاطب الجزائريين ويؤكد على ضرورة الولاء والدفاع عن الوطن والدعوة إلى الاستقلال والتمتع بكافة الحقوق، ومن أهم الدساتير التي جسدت فيها المواطنة في الدولة الجزائرية نجد:

دستور 1963

الذي جاء بعد استقلال الجزائر متضمنا الحقوق الأساسية للمواطن فنجد في المادة 12 أن الجنسين لهم نفس الحقوق والواجبات، أما المادة 13 فنصت على الحق في التصويت بعد إكمال 19 عاما.

- **المواطنة والحقوق المدنية:**أكد هذا الدستور على أن الجزائر دولة ديمقراطية في إطار المبادئ الإسلامية، وأن جميع المواطنين متساوون أمام القانون.
- **الحقوق الاجتماعية والاقتصادية:**ركز على حقوق العمال وملكية وسائل الإنتاج.

دستور 1976

- **المواطنة كجزء من النهج الاشتراكي:**تم تأكيد مبدأ المواطنة في إطار النظام الاشتراكي للبلاد، مع تعزيز دور الدولة في تقديم الخدمات الاجتماعية.

[1] علي محمد الصلابي، المرجع نفسه، ص38-39.

- **التأكيد على الوحدة الوطنية:**شدد على أهمية الوحدة الوطنية وضرورة مشاركة جميع المواطنين في بناء الدولة الاشتراكية.

دستور 1989[1]

- **التحول نحو التعددية السياسية:**أدخل هذا الدستور مفهوم التعددية السياسية والحزبية، مما أعطى المواطنين حقوقاً أوسع في المشاركة السياسية.
- **حقوق الإنسان والحريات الأساسية:**أكد على حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية مثل حرية التعبير والتجمع.

دستور 1996

- **ترسيخ الديمقراطية والتعددية:**عزز هذا الدستور من التعددية السياسية والديمقراطية، مع ضمان حقوق المواطنة والمساواة بين جميع المواطنين.
- **التركيز على دولة القانون:**أشار إلى ضرورة بناء دولة القانون والمؤسسات.

التعديلات الدستورية في 2008

- **تعزيز دور الرئيس:**تم تعديل بعض المواد لتعزيز دور رئيس الجمهورية وزيادة مدة ولايته.
- **حقوق المواطنة:**لم تتغير مبادئ حقوق المواطنة والمساواة بشكل كبير، بل استمرت في نفس الاتجاه السابق.

دستور 2016

- **تعزيز الحريات والحقوق:**تم تعزيز الحريات الفردية والجماعية، بما في ذلك حرية الصحافة والتعبير.
- **الحقوق الاجتماعية والاقتصادية:**تم التركيز على تحسين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الحق في العمل والتعليم.
- **التوازن بين السلطات:**سعى الدستور إلى تحقيق توازن أكبر بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

[1] إبراهيم الخال، عبد الرحمان بن عمر، قراءة في مفهوم المواطنة في التشريع الجزائري، مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية، ع3، مج2، الجزائر، 2021، ص ص 5- 17.

دستور 2020

- **تعزيز الديمقراطية التشاركية:** أدخل مبدأ الديمقراطية التشاركية، مما يسمح بمزيد من المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات.
- **توسيع الحقوق والحريات:** تم توسيع نطاق الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين.
- **ترسيخ دور المجتمع المدني:** أعطى دوراً أكبر للمجتمع المدني في مراقبة عمل الدولة وضمان حقوق المواطنين.

كل دستور من هذه الدساتير ساهم في تشكيل مفهوم المواطنة في الجزائر، مع التأكيد على الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية للمواطنين ضمن إطار الدولة الجزائرية

المطلب الثالث: عناصر وقيم المواطنة

1- عناصر المواطنة:

1-1- الانتماء:

يعتبر الانتماء طبيعة نفسية اجتماعية، فان وجود المجتمع أو الجماعة هام جدا كعالم ينتمي إليه الفرد وعلى الفرد أن يثق في معايير ومبادئ وقيم المجتمع الذي ينتمي إليه ومن ثم يحترمها ويلتزم بها، كما يحقق الانتماء السعادة للفرد وذلك عن طريق الفرص التي تتاح له كي يلعب دوره كعنصر فعال في المجتمع، كما أن الانتماء إلى الوطن هو شعور الفرد بالحب والاعتزاز والفخر اتجاه وطنه ووعيه بمشكلاته وملتزما بقوانينه واقفا معه في مختلف الشدائد.

1-2- الولاء:

يعتبر الولاء للوطن من أهم السلوكيات الاجتماعية التي تحدد اتجاه الفرد نحو مجتمعه وما يدور فيه، وقيام الفرد بأدواره المتوقعة منه اتجاه وطنه وأمنه بتفان وإخلاص في المواقف والظروف المختلفة، كما يزيد الولاء في صلابة ومناعة المجتمع ونجد عدة أشكال للولاء نذكر منها: الولاء الوطني، الولاء السياسي، الولاء الاجتماعي، والولاء المهني.[1]

[1] طارق عبد الرؤوف عامر، المواطنة والتربية الوطنية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2012، ص87-89.

1-3- الحقوق والواجبات:

الحقوق: ويقصد بها الحقوق التي يتمتع بها الإنسان كونه بشرا، وهذه الحقوق يعرف بها الإنسان بصرف النظر عن جنسيته أو أصله العرفي أو القومي وهنالك حقوق فردية كالحق في الحياة والحق في التمتع بالجنسية وتوفير التعلم والحرية الشخصية.

الواجبات: ونجدها تختلف من دولة إلى أخرى، فعند تمتع الشخص بحقوقه عليه بالمقابل القيام بواجباته المختلفة مع الوطن الذي منحه هذه الحقوق، ومن الواجبات التي على المواطن القيام بها: واجب الدفاع عن الوطن بتأديته الخدمة العسكرية، ودفع ضرائبه، والحفاظ على البيئة...الخ.[1]

1-4- الديمقراطية:

إن الديمقراطية من الخلاصة الأولى لمبدأ المواطنة فهي تؤكد على مبدأ المساواة السياسية والقانونية بين المواطنين بصرف النظر عن الدين أو العرف أو المذهب أو الجنس، فالمواطنة ليست مفاهيم مطلقة ولكنها تتشكل بحسب قيم الحضارات وعقائد المجتمعات وتجارب الدول في التنظيم، مما يعني مرونة المفاهيم المعبرة عن المتغيرات الديمقراطية والمواطنة فلا نجد ديمقراطية بدون مواطنين، فالديمقراطية في معناها العام حكم الشعب نفسه.[2]

2- قيم المواطنة:

يقصد بالمواطنة العضوية الكاملة والمتساوية في المجتمع بما يترتب عليها من حقوق وواجبات وهو ما يعني أن كافة أبناء الشعب الذين يعيشون فوق تراب الوطن سواسية دون أدنى تمييز سواء كان قائما على معايير مختلفة كالدين أو الجنس أو اللون أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي والموقف الفكري، وترتكز المواطنة على أربع قيم محورية وهي:

2-1- قيمة المساواة:

[1] شريف الدين بن دوخه، المواطنة مفهومها جذورها التاريخية وظيفتها السياسية، ص 91-101.

[2] طارق عبد الرؤوف عامر، المرجع السابق، ص40-41.

تعد قيمة المساواة من القيم الأساسية في المجتمع الإنساني والتي أكدتها كافة الأديان السماوية دون استثناء، ونجد قيمة المساواة في حق التعليم، العمل، الجنسية، والمعاملة المتساوية أمام القانون، وخاصة وأن كافة المواثيق المقررة لحقوق الإنسان والأحكام والدساتير الوضعية الداعية إلى الديمقراطية أكدت على قيمة المساواة لأنها روح الديمقراطية وجوهرها، ومبدأ المساواة يتفرع عنه مجالات عديدة ومتنوعة مثل:

- المساواة أمام القانون
- المساواة أمام المنافع الاجتماعية
- المساواة في تولي المناصب العامة
- المساواة أمام المرافق العامة

2-2- قيمة الحرية:

تتمثل قيمة الحرية في حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر والعقائد الدينية المختلفة والتنقل داخل الوطن والتعبير عن الرأي سلميا، وتنعكس الحرية في العديد من الحقوق بالإضافة إلى الحقوق السابقة كالحق في الحديث والمناقشة بحرية مع الآخرين حول مشكلات المجتمع ومستقبله، كما نجد أنها حرية التأثير أو الاحتجاج على قضية أو موقف بما يوافق عليه القانون وحرية المشاركة في المؤتمرات أو اللقاءات ذات الطابع الاجتماعي أو السياسي.[1]

2-3- قيمة المشاركة:

وتتمثل قيمة المشاركة في الحق في تنظيم حملات الضغط السلمي على الحكومة أو بعض المسؤولين لتغيير سياساتها أو برامجها أو بعض قراراتها وممارسة كل أشكال الاحتجاج السلمي مثل التظاهر والإضراب كما ينظمها القانون، وكذلك التصويت في الانتخابات المختلفة وتأسيس

[1] عبد الله رفيق، النخبة السياسية وقيم المواطنة في الجزائر –دراسة ميدانية– ولاية الوادي، مذكرة دكتوراه، جامعة تبسة، الجزائر، 2021، ص 125–126.

أو الاشتراك في الأحزاب السياسية أو الجمعيات أو أي تنظيمات أخرى تعمل لخدمة المجتمع أو لخدمة بعض أفراده، والترشح في الانتخابات بكافة إشكالها.

2-4- المسؤولية الاجتماعية:

وتتجسد في العديد من الواجبات المختلفة التي يقوم بها المواطن اتجاه الوطن مثل تأديته الخدمة الوطنية ودفع الضرائب واحترام القانون وما يحتويه من مواد تضمن الحياة الاجتماعية واحترام حرية وخصوصية الآخرين.[1]

خلصنا في هذا الفصل إلى أن الأحزاب السياسية تتنوع في الأفكار والبرامج والأهداف التي تسعى لتحقيقها، وقد تتمثل هذه الأهداف في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، أو تعزيز الحريات الفردية، أو تحقيق التغيير السياسي في البلدان ذات النظم السياسية المختلفة

[1] نسرين عبد الحميد بنيه، مبدأ المواطنة بين الجدل والتطبيق، مصر، مركز الإسكندرية للكتاب، 2008، ص14-15.

تقوم الأحزاب بتشكيل هياكل داخلية مُنظمة تساهم في تحديد سياستها واتخاذ القرارات. تشمل هذه الهياكل القيادات السياسية والمؤتمرات السنوية والمكاتب الإقليمية والمحلية واللجان البرلمانية وغيرها.

تلعب الأحزاب السياسية دوراً حاسماً في تشكيل السياسات العامة واتخاذ القرارات الحكومية، وتعتبر وسيلة للتفاوض والتوافق بين الفئات المختلفة في المجتمع. على الرغم من أهميتها في الحياة السياسية، فإن الأحزاب قد تواجه انتقادات بسبب التوجهات الشخصية لبعض الزعماء والانقسامات الداخلية والفساد وغيرها من القضايا.

باختصار، الأحزاب السياسية هي مؤسسات ركيزة بالنسبة للنظم الديمقراطية و تلعب دوراً حاسماً في تشكيل الحكومات وتحديد السياسات العامة وتمثيل إرادة الشعب في العملية السياسية.

الفصل الثاني:

الأحزاب السياسية في الجزائر ودورها في تنمية الحس السياسي و ترسيخ قيم المواطنة

الأحزاب السياسية تُعدُّ جزءاً لا يتجزأ من النظام السياسي في الجزائر، حيث تلعب دورًا حيويًا في تشكيل الحياة السياسية وتعزيز الديمقراطية. ومنذ الاستقلال، شهدت الجزائر تطورات كبيرة في هيكلها السياسي، مع تطور دور الأحزاب السياسية من مراحل الأحادية الحزبية إلى التعددية الحزبية بعد تبني الدستور الجديد في عام 1989. وتلعب الأحزاب السياسية دوراً محورياً في توجيه الرأي العام، والمشاركة في الانتخابات، وصياغة السياسات العامة، ي تعزيز الديمقراطية وتنمية الحس السياسي وترسيخ قيم المواطنة. من خلال التوعية السياسية، وتحفيز المشاركة الشعبية، ونشر القيم الديمقراطية، تسهم الأحزاب في بناء مجتمع أكثر وعياً وفاعلية. وعلى الرغم من التحديات، فإن المستقبل يحمل فرصاً كبيرة لتعزيز دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية.

وعليه قسمنا الفصل الثاني كالآتي:

- **المبحث الأول:** دور الأحزاب السياسية في تنمية الحس السياسي
- المطلب الأول: التوعية السياسية وتشجيع المشاركة السياسية
- المطلب الثاني: تنظيم الحملات الانتخابية وتطوير القدرات القيادية
- المطلب الثالث: تعزيز الحوار و الانتماء السياسي
- **المبحث الثاني:** دور الأحزاب السياسية في ترسيخ قيم المواطنة في الجزائر
- المطلب الأول: التثقيف السياسي والمشاركة السياسية
- المطلب الثاني: تعزيز الحوار والتفاهم وتمثيل المواطنين
- المطلب الثالث: محاربة الفساد والدفاع عن حقوق الإنسان
- المطلب الرابع: ترسيخ قيمة المساواة وحرية المشاركة السياسية
- **المبحث الثالث:** دور الأحزاب السياسية في إدارة التنمية السياسية.
- المطلب الأول: المشاركة السياسية وتكوين النخبة السياسية
- المطلب الثاني: التنشئة السياسية
- المطلب الثالث: إدارة التنافس السياسي

المبحث الأول: دور الأحزاب السياسية في تنمية الحس السياسي

تلعب الأحزاب السياسية دوراً محورياً في تنمية الحس السياسي لدى الأفراد والمجتمعات. يمكن تلخيص هذا الدور في عدة نقاط رئيسية[1]:

المطلب الأول: التوعية السياسية وتشجيع المشاركة السياسية

تلعب الأحزاب السياسية دوراً حيوياً في التوعية السياسية وتشجيع المشاركة السياسية بطرق متعددة منها:

الفرع الأول: دور الأحزاب في التوعية السياسية

1. نشر الوعي السياسي

- **البرامج التثقيفية** :تنظم الأحزاب السياسية برامج تثقيفية تستهدف جميع شرائح المجتمع، بما في ذلك المحاضرات والندوات وورش العمل.
- **الإعلام والتواصل** :تستخدم الأحزاب وسائل الإعلام المختلفة، مثل التلفاز، الراديو، والصحف، بالإضافة إلى وسائل التواصل الاجتماعي لنشر المعلومات حول القضايا السياسية الراهنة والسياسات الحكومية.
- **التثقيف حول الحقوق والواجبات** :تقوم الأحزاب بتثقيف المواطنين حول حقوقهم وواجباتهم الدستورية والقانونية، مما يعزز من معرفتهم بالنظام السياسي وكيفية تأثيرهم فيه.

2. توضيح البرامج والسياسات

[1] عبد القادر عبد العالي، الاحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول التحولات السياسية واقع وتحديات، جامعة الشلف، 16-17 ديسمبر 2008، ص 22-23.

- **البرامج الانتخابية** :تقدم الأحزاب برامج انتخابية مفصلة تشرح رؤيتها للقضايا المختلفة وخططها لحل المشاكل التي تواجه المجتمع. هذا يساهم في توعية الناخبين بخياراتهم.
- **النقاشات العامة** :تشارك الأحزاب في النقاشات العامة والمناظرات، مما يتيح للمواطنين فهم الفروق بين السياسات والبرامج المختلفة للأحزاب.

3. التعليم المستمر

- **تدريب الكوادر** :توفر الأحزاب برامج تدريبية لأعضائها وللمواطنين المهتمين، تشمل مواضيع مثل الإدارة العامة، الاقتصاد، والسياسة الخارجية.
- **إصدار المنشورات** :تنشر الأحزاب كتيبات، مقالات، وأبحاث تساهم في زيادة الوعي السياسي والمعرفة العامة.

الفرع الثاني: دور الأحزاب في تشجيع المشاركة السياسية

1. التحفيز على التصويت

- **حملات التوعية** :تقوم الأحزاب بحملات توعية تهدف إلى حث المواطنين على التسجيل للتصويت والمشاركة في الانتخابات. تسلط هذه الحملات الضوء على أهمية التصويت كوسيلة للتأثير في صنع القرار.
- **تسهيل المشاركة** :تعمل الأحزاب على تقديم المساعدة اللوجستية للمواطنين، مثل توفير وسائل النقل إلى مراكز الاقتراع.

2. تشجيع الانضمام إلى الحزب

- **استقطاب الأعضاء** :تسعى الأحزاب إلى استقطاب الأعضاء الجدد من خلال تنظيم فعاليات اجتماعية وثقافية، مما يشجع الأفراد على الانخراط في الأنشطة الحزبية.
- **الفرص القيادية** :تقدم الأحزاب الفرص لأعضائها للمشاركة في قيادة الأنشطة والمبادرات الحزبية، مما يعزز من شعورهم بالانتماء والمسؤولية.

3. دعم المرشحين

- **دعم المرشحين الشباب** :تشجع الأحزاب السياسية الشباب والمواطنين ذوي الكفاءة على الترشح للمناصب الانتخابية، وتقديم الدعم اللازم لهم خلال حملاتهم الانتخابية.
- **تقديم التدريب** :توفر الأحزاب برامج تدريبية للمرشحين المحتملين لتزويدهم بالمهارات اللازمة لإدارة الحملات الانتخابية والتواصل مع الناخبين.

4. تعزيز الحوار والمشاركة المجتمعية

- **المشاركة في المناقشات العامة** :تشارك الأحزاب في المناقشات العامة حول القضايا الحيوية، مما يعزز من مشاركة المواطنين في الحوار الوطني.
- **التعاون مع منظمات المجتمع المدني** :تتعاون الأحزاب مع منظمات المجتمع المدني في تنظيم الفعاليات والأنشطة التي تهدف إلى زيادة المشاركة السياسية.

من خلال هذه الأدوار، تساهم الأحزاب السياسية في بناء مجتمع واعي ومشارك، قادر على التأثير في القرارات السياسية وصياغة مستقبل أفضل.

المطلب الثاني: تنظيم الحملات الانتخابية وتطوير القدرات القيادية

الأحزاب السياسية تلعب دوراً حيوياً في تنظيم الحملات الانتخابية وتطوير القدرات القيادية لأعضائها، وهذه بعض الجوانب الرئيسية لدورها في هذين المجالين:

الفرع الأول: تنظيم الحملات الانتخابية

1. التخطيط الاستراتيجي

الأحزاب السياسية تقوم بتخطيط الحملات الانتخابية بشكل استراتيجي من خلال تحليل الجمهور المستهدف وتحديد الرسائل الانتخابية المناسبة. يتم وضع خطة شاملة تشمل جميع الجوانب من الدعاية والترويج إلى التواصل مع الناخبين.

1. إعداد المرشحين

الأحزاب تساعد في إعداد مرشحيها للانتخابات من خلال تدريبهم على كيفية التواصل مع الناخبين، إعداد الخطابات السياسية، وفهم القضايا الرئيسية التي تهم المجتمع. يتم تزويد المرشحين بالمهارات اللازمة لإدارة حملاتهم بشكل فعال.

2. التسويق والدعاية

تستخدم الأحزاب السياسية وسائل الإعلام المختلفة، بما في ذلك التلفزيون، الإذاعة، الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي، للترويج لمرشحيها وبرامجها الانتخابية. تعمل على تصميم وإنتاج مواد دعائية مثل الإعلانات والمنشورات والمقاطع الفيديوية.

3. التواصل مع الناخبين

تنظم الأحزاب فعاليات مختلفة مثل التجمعات الجماهيرية، اللقاءات المباشرة، والحوارات المجتمعية لتواصل مرشحيها مع الناخبين بشكل مباشر. هذه اللقاءات تساعد في بناء علاقة ثقة بين المرشح والناخبين.

4. إدارة الحملات

تقوم الأحزاب بتشكيل فرق عمل لإدارة الحملات الانتخابية تشمل متخصصين في مجالات مختلفة مثل العلاقات العامة، الاتصالات، والإحصاءات. هذه الفرق تعمل على تنسيق جميع الأنشطة الانتخابية وضمان سير الحملة بسلاسة.

الفرع الثاني: تطوير القدرات القيادية

1. التدريب والتأهيل

تقدم الأحزاب برامج تدريبية لأعضائها لتطوير مهاراتهم القيادية والسياسية. يشمل ذلك ورش عمل، دورات تدريبية، ومحاضرات تركز على مواضيع مثل إدارة الحملات، التخطيط الاستراتيجي، وفنون الخطابة والتفاوض.

2. تجربة القيادة

تمنح الأحزاب السياسية الفرص لأعضائها لتولي مناصب قيادية داخل الحزب أو في الحملات الانتخابية. هذه التجارب العملية تساعد الأعضاء على تطوير مهاراتهم القيادية من خلال العمل الفعلي في بيئة سياسية.

3. المنتديات والنقاشات

تنظم الأحزاب منتديات ونقاشات داخلية تتيح للأعضاء فرصة التعبير عن آرائهم وتبادل الأفكار مع قادة الحزب والزملاء. هذه المنتديات تعزز من مهارات التفكير النقدي وتحليل القضايا السياسية.

4. التوجيه والإرشاد

توفر الأحزاب برامج توجيهية حيث يقوم القادة ذوو الخبرة بتقديم النصح والإرشاد للأعضاء الجدد. هذه العلاقات التوجيهية تساعد الأعضاء على التعلم من تجارب الآخرين وتطوير مهاراتهم بشكل أسرع.

5. التشجيع على الابتكار

تشجع الأحزاب أعضائها على الابتكار وتقديم أفكار جديدة لتحسين السياسات والبرامج الحزبية. هذا يشمل تقديم مقترحات لمشروعات جديدة أو تحسين السياسات القائمة، مما يعزز من روح المبادرة والإبداع.

بالتالي، من خلال تنظيم الحملات الانتخابية وتطوير القدرات القيادية، تسهم الأحزاب السياسية بشكل كبير في بناء كفاءات سياسية وقيادية قادرة على قيادة المجتمع والمساهمة في التنمية السياسية والاقتصادية.

المطلب الثالث: تعزيز الحوار و الانتماء السياسي

تلعب الأحزاب السياسية دورًا محوريًا في تعزيز الحوار السياسي والانتماء السياسي داخل المجتمعات. يمكن تلخيص هذه الأدوار على النحو التالي:

الفرع الأول: تعزيز الحوار السياسي

1. **منصة للنقاش والتبادل الفكري** :توفر الأحزاب السياسية منبرًا لتبادل الأفكار والمناقشات حول القضايا المهمة في المجتمع. تساهم هذه المنابر في تنويع الآراء وتعميق الفهم للقضايا المختلفة.
2. **تحقيق التوازن والمساءلة** :تعمل الأحزاب كأدوات لمراقبة السلطة الحاكمة وتوجيه النقد البناء لها، مما يعزز التوازن السياسي ويضمن عدم انحراف السلطة عن أهدافها المعلنة.

3. **تعزيز الثقافة الديمقراطية** :تساهم الأحزاب في ترسيخ مبادئ الديمقراطية من خلال تشجيع المشاركة الفعالة في العملية السياسية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
4. **التوسط بين الدولة والمجتمع** :تلعب الأحزاب دور الوسيط بين الحكومة والمواطنين، حيث تنقل مطالب الشعب وتوجهات المجتمع إلى السلطة وتعمل على تحقيق التوافق بين مختلف الأطراف.

الفرع الثاني: تعزيز الانتماء السياسي

1. **توفير هوية سياسية** :تقدم الأحزاب هوية سياسية لأعضائها وأنصارها، مما يساعد في تعزيز الشعور بالانتماء والفخر بالتوجهات والأفكار المشتركة.
2. **تشجيع المشاركة السياسية** :تسهم الأحزاب في تشجيع الأفراد على المشاركة في العملية السياسية من خلال الأنشطة الحزبية، الحملات الانتخابية، والانخراط في النقاشات العامة.
3. **التربية السياسية** :توفر الأحزاب برامج تدريب وتثقيف سياسي لأعضائها، مما يعزز من وعيهم السياسي وقدرتهم على المشاركة الفعالة في الحياة العامة.
4. **بناء القاعدة الشعبية** :تعمل الأحزاب على بناء قاعدة شعبية واسعة من خلال جذب الأعضاء الجدد وتوسيع دائرة الدعم والتأييد، مما يساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي.

ومنه نستنتج أن الأحزاب السياسية تشكل ركيزة أساسية في العملية الديمقراطية من خلال تعزيز الحوار السياسي وتعميق الانتماء السياسي. تلعب دور الوسيط بين الدولة والمجتمع، وتساهم في بناء مجتمع سياسي نشط ومتفاعل يحترم التعددية ويعزز من قيم الديمقراطية والحرية.

المبحث الثاني: دور الأحزاب السياسية في ترسيخ قيم المواطنة

تلعب الأحزاب السياسية دوراً مهماً في ترسيخ قيم المواطنة من خلال عدة آليات وأساليب. ومن بين الطرق التي تسهم بها الأحزاب السياسية في تعزيز قيم المواطنة نذكر:

المطلب الأول: التثقيف السياسي والمشاركة السياسية:

تلعب الأحزاب السياسية دوراً هاماً في التثقيف السياسي وتعزيز المشاركة السياسية في المجتمعات الديمقراطية. يمكن تلخيص هذا الدور في النقاط التالية:

الفرع الأول: التثقيف السياسي:

1. **نشر الوعي السياسي:**
   - ✓ تقوم الأحزاب بتنظيم ندوات ومحاضرات وورش عمل لشرح السياسات العامة والمفاهيم السياسية لأعضائها ولعامة الناس.
   - ✓ توفر منصات لنقاش السياسات والقضايا العامة، مما يعزز فهم الجمهور للتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
2. **إعداد القيادات السياسية:**
   - ✓ تسهم في تطوير الكوادر السياسية من خلال التدريب والتأهيل، مما يعزز مهارات الأفراد في مجالات القيادة، التفاوض، وإدارة الحملات الانتخابية.
   - ✓ تتيح الفرصة للأعضاء لتولي مناصب قيادية داخل الحزب، مما يوفر لهم خبرة قيمة في العمل السياسي.
3. **التثقيف الانتخابي:**
   - ✓ توعية الناخبين حول أهمية التصويت وشرح البرامج الانتخابية للأحزاب المختلفة، مما يساعدهم على اتخاذ قرارات مستنيرة خلال الانتخابات.
   - ✓ تنظيم حملات لتشجيع المواطنين على التسجيل في اللوائح الانتخابية والمشاركة الفعالة في العملية الانتخابية.

الفرع الثاني: المشاركة السياسية

1. **تعبئة الناخبين:**

- ✓ تسعى الأحزاب إلى تحفيز المواطنين على المشاركة في الانتخابات من خلال حملات توعية واسعة النطاق وحشد الدعم لأنشطتها وبرامجها.
- ✓ تسهم في خلق بيئة تشجع على النقاش المفتوح والمشاركة الفعالة في الحياة السياسية.

2. **تمثيل المصالح المختلفة:**

- ✓ تمثل الأحزاب مصالح شرائح مختلفة من المجتمع، مما يضمن تنوع الأصوات في العملية السياسية.
- ✓ تعبر عن مطالب واهتمامات قواعدها الشعبية في البرلمانات والمجالس المحلية، مما يعزز من ديمقراطية النظام السياسي.

3. **مراقبة الأداء الحكومي:**

- ✓ تلعب الأحزاب دوراً رقابياً من خلال متابعة أداء الحكومة وانتقاد السياسات غير الملائمة، مما يضمن الشفافية والمساءلة.
- ✓ تسعى لتقديم بدائل وسياسات جديدة تعكس تطلعات وطموحات المجتمع.

4. **تحفيز الحوار السياسي:**

- ✓ توفر الأحزاب منصات للحوار بين مختلف الأطياف السياسية، مما يسهم في تعزيز التفاهم المتبادل وحل النزاعات بالطرق السلمية.
- ✓ تعزز من ثقافة الحوار والتعددية وقبول الآخر.

المطلب الثاني: تعزيز الحوار والتفاهم وتمثيل المواطنين:

تلعب الأحزاب السياسية دورًا محوريًا في تعزيز الحوار والتفاهم وتمثيل المواطنين في الأنظمة الديمقراطية. حيث يمكن تلخيص دورها في النقاط التالية:

الفرع الأول: تعزيز الحوار والتفاهم

- **المنصات الحوارية** :تقوم الأحزاب السياسية بتنظيم المنتديات والمؤتمرات والمناقشات العامة التي تتيح للمواطنين التعبير عن آرائهم ومواقفهم، مما يسهم في تعزيز الحوار الوطني.
- **التفاعل مع المجتمع** :تتفاعل الأحزاب مع مختلف فئات المجتمع لنقل مخاوفهم وآرائهم إلى الساحة السياسية، مما يسهم في التفاهم المتبادل بين مختلف المكونات الاجتماعية.
- **التثقيف السياسي** :تعمل الأحزاب على تثقيف المواطنين حول القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما يزيد من وعيهم ويعزز قدرتهم على الحوار البناء.
- **التنظيم السياسي** :تسهم الأحزاب في تنظيم الحياة السياسية بشكل يجعلها أكثر استقرارًا وأقل عرضة للفوضى، من خلال هيكلها التنظيمي وقدرتها على إدارة الصراعات السياسية بطرق سلمية، كما تلعب الأحزاب دور الوسيط بين الحكومة والمواطنين، حيث تنقل مطالب وتطلعات الشعب إلى صانعي القرار وتعمل على إيصال ردود الفعل الحكومية إلى الجمهور.
- **الرقابة والمحاسبة** :تقوم الأحزاب بدور الرقابة على أداء الحكومة والسلطات العامة، مما يعزز من الشفافية والمساءلة.
- **الحوار بين الأحزاب** :يسهم الحوار بين الأحزاب المختلفة في تعزيز التفاهم والتوافق الوطني، مما ينعكس إيجابًا على استقرار النظام السياسي وتحقيق الأهداف المشتركة.

الفرع الثاني: تمثيل المواطنين

- **التعبير عن مصالح المواطنين** :تقوم الأحزاب السياسية بتمثيل مصالح مختلف فئات المجتمع في المؤسسات التشريعية والتنفيذية، مما يضمن أن تكون سياسات الحكومة مستجيبة لاحتياجات المواطنين.
- **التنافس الانتخابي** :تتيح الأحزاب السياسية للمواطنين خيارًا للتعبير عن إرادتهم من خلال التنافس الانتخابي، مما يعزز ديمقراطية العملية السياسية ويضمن تمثيلًا عادلاً للشعب.

- **تطوير السياسات** :تعمل الأحزاب على تطوير سياسات وبرامج تعكس تطلعات المواطنين ومصالحهم، مما يسهم في تحسين الحياة العامة.

- **الانخراط في العملية السياسية** :تشجع الأحزاب المواطنين على الانخراط في العملية السياسية من خلال الانضمام إلى صفوفها أو المشاركة في الانتخابات والتصويت.
- **تمكين الشباب والنساء** :تعمل الأحزاب على تعزيز مشاركة الشباب والنساء في السياسة، مما يساهم في تمثيل أوسع لفئات المجتمع المختلفة.

باختصار، تلعب الأحزاب السياسية دورًا حيويًا في تعزيز الحوار والتفاهم وتمثيل المواطنين في النظم الديمقراطية. من خلال تنظيم الحوار، وتمثيل المصالح، وتعزيز الاستقرار السياسي، والوساطة بين الحكومة والمواطنين، وتشجيع المشاركة السياسية، تساهم الأحزاب في بناء مجتمعات أكثر انسجامًا وديمقراطية.

المطلب الثالث: محاربة الفساد والدفاع عن حقوق الإنسان:

تلعب الأحزاب السياسية دورًا بارزًا في محاربة الفساد والدفاع عن حقوق الإنسان. هذا الدور يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

الفرع الأول: محاربة الفساد

1. التشريع والرقابة

- **سن القوانين** :تعمل الأحزاب السياسية على تطوير وسن تشريعات تهدف إلى مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية والخاصة.
- **الرقابة البرلمانية** :تقوم الأحزاب السياسية، وخاصة المعارضة، بدور مهم في الرقابة على أداء الحكومة وكشف الفساد. من خلال البرلمان، يمكنها استجواب المسؤولين ومراجعة السياسات العامة.

2. تعزيز الشفافية

- **تعزيز الشفافية** :تروج الأحزاب للشفافية في العمليات الحكومية من خلال الدفع نحو قوانين تفرض نشر البيانات والمعلومات المالية والإدارية.
- **تقديم النماذج** :تسعى الأحزاب إلى تقديم نموذج للحكم النزيه والشفاف من خلال الممارسات الداخلية التي تعتمدها في إدارة شؤون الحزب.

3. التوعية والمشاركة المجتمعية

- **التوعية المجتمعية** :تنظم الأحزاب حملات توعية لتثقيف المواطنين حول أهمية مكافحة الفساد وكيفية الإبلاغ عنه، مما يعزز من مشاركة المجتمع في هذه الجهود.
- **تعزيز دور المجتمع المدني** :تتعاون الأحزاب مع منظمات المجتمع المدني لتعزيز الجهود المشتركة في مكافحة الفساد وزيادة الوعي الجماهيري[1].

الفرع الثاني: الدفاع عن حقوق الإنسان

1. التشريعات والسياسات

- **التشريعات** :تعمل الأحزاب على تطوير وسن تشريعات تحمي حقوق الإنسان وتضمن العدالة الاجتماعية والمساواة أمام القانون.
- **السياسات العامة** :تتبنى الأحزاب سياسات وبرامج تضمن حماية حقوق الإنسان في مختلف المجالات مثل التعليم والصحة والعمل.

2. المراقبة والمساءلة

- **مراقبة حقوق الإنسان** :تراقب الأحزاب الالتزام بحقوق الإنسان وتعمل على فضح الانتهاكات من خلال تقارير ونشاطات إعلامية.
- **مساءلة المسؤولين** :تسعى الأحزاب إلى محاسبة المسؤولين الذين ينتهكون حقوق الإنسان، سواء من خلال البرلمان أو عبر الضغوط الشعبية.

[1] عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق، ص23.

3. التوعية والدعم

- **التثقيف والتوعية** :تقوم الأحزاب بحملات توعية لتثقيف المواطنين حول حقوقهم وكيفية الدفاع عنها.
- **الدعم القانوني** :تقدم بعض الأحزاب الدعم القانوني لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وتعمل على توفير الموارد اللازمة للدفاع عنهم أمام القضاء.

4. التعاون مع المنظمات الدولية

- **التعاون الدولي** :تتعاون الأحزاب مع المنظمات الدولية والمحلية المختصة بحقوق الإنسان لتعزيز الجهود المشتركة والتنسيق في القضايا المهمة.

وبالتالي، تلعب الأحزاب السياسية دورًا محوريًا في محاربة الفساد والدفاع عن حقوق الإنسان. من خلال التشريع والرقابة، وتعزيز الشفافية، والتوعية المجتمعية، والتعاون مع منظمات المجتمع المدني والدولية، تسهم الأحزاب في بناء مجتمع عادل ومستدام يحترم حقوق الإنسان ويكافح الفساد بكل أشكاله[1].

المطلب الرابع: ترسيخ قيمة المساواة وحرية المشاركة السياسية

الفرع الأول: دور الأحزاب السياسية في تنمية قيمة المساواة

دور الأحزاب السياسية في تنمية قيمة المساواة يمثل جزءاً أساسياً من العملية الديمقراطية وتطور المجتمعات. تعتبر المساواة أحد القيم الأساسية في العديد من الأنظمة السياسية الحديثة، حيث تهدف إلى توفير فرص متساوية ومعاملة عادلة لجميع أفراد المجتمع بغض النظر عن جنسهم أو عرقهم أو دينهم أو خلفيتهم الاجتماعية.

تلعب الأحزاب السياسية دوراً هاماً في تعزيز وتنمية هذه القيمة من خلال عدة آليات:

[1] طيفوري رحماني، أحمد بوزينة، مسار الفاعلية الحزبية في تشكيل الوعي السياسي في الجزائر–دراسة سوسيوسياسية لعينة من الأحزاب السياسية–دراسة ميدانية– أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر2، 2015–2016، ص111–112.

- **صياغة السياسات العامة** :تقوم الأحزاب السياسية بتقديم البرامج والسياسات التي تهدف إلى تحقيق المساواة في مختلف المجالات مثل التعليم والصحة والعمل والعدالة الاجتماعية.
- **تشريع القوانين** :من خلال مشاركتها في العمل البرلماني وصياغة القوانين، تعمل الأحزاب السياسية على تطبيق سياسات تعزز المساواة وتحمي حقوق الأقليات والفئات المهمشة.
- **توعية الجمهور** :تعمل الأحزاب على توعية الجمهور بأهمية المساواة وضرورة تحقيقها من خلال حملات توعية وتثقيفية تستهدف مختلف شرائح المجتمع.
- **المشاركة السياسية** :تشجع الأحزاب السياسية على المشاركة الفعالة في الحياة السياسية والاجتماعية، مما يسهم في تمثيل متوازن لمختلف الفئات داخل المؤسسات الحكومية.
- **الرقابة والمراقبة** :تعمل الأحزاب على مراقبة أداء الحكومة وضمان تنفيذها للسياسات التي تعزز المساواة، وتوجيه الانتقادات والتصحيح عند الحاجة.

على الرغم من أن الأحزاب السياسية تلعب دوراً مهماً في تعزيز المساواة، إلا أنها قد تواجه تحديات في تحقيق هذا الهدف بسبب اختلاف الرؤى والمصالح بين الأحزاب المختلفة، وكذلك بسبب التحيزات والتمييز الذي قد ينتج عنها. لذلك، من المهم تعزيز الحوار والتعاون بين الأحزاب المختلفة من أجل تحقيق المساواة وتعزيز العدالة الاجتماعية.

الفرع الثاني: دور الأحزاب السياسية في عدم التفريق بين الرجل والمرأة في التمثيل البرلماني أو الحزبي

للأحزاب السياسية دور في عدم التفريق بين الرجل والمرأة في التمثيل البرلماني أو الحزبي والذي يمثل جزءاً هاماً من جهود تعزيز المساواة بين الجنسين وتحقيق العدالة الاجتماعية. يعتبر تحقيق توازن جنسي في الحياة السياسية والحزبية أمراً أساسياً لضمان تمثيل فعال وشامل لمختلف فئات المجتمع.

تتبنى الأحزاب السياسية دوراً حيوياً في تحقيق هذا الهدف من خلال الآتي:

- **سياسات الترشيح المتساوية** :تعمل الأحزاب على وضع سياسات ترشيح تضمن تمثيل المرأة بنسبة متوازنة في القوائم الانتخابية والمرشحين للمناصب البرلمانية والحزبية.
- **التوعية والتثقيف السياسي** :تقوم الأحزاب بتعزيز الوعي بأهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية والحزبية، وتشجيعهن على الترشح والمشاركة الفعالة في العملية السياسية.
- **التدريب والتطوير القيادي** :تقدم الأحزاب التدريب والدعم للنساء الراغبات في دخول المجال السياسي، مما يساعدهن على تطوير مهارات القيادة والتواصل والتفاوض.
- **تشكيل السياسات العامة** :يساهم تمثيل المرأة في هياكل الأحزاب السياسية في صياغة السياسات العامة التي تلبي احتياجات ومطالب النساء في المجتمع.
- **المراقبة والضغط السياسي** :تعمل الأحزاب على مراقبة أداء الحكومة وضمان تطبيق القوانين والسياسات التي تحمي حقوق المرأة وتعزز مشاركتها في الحياة السياسية.

من خلال هذه الجهود، تلعب الأحزاب السياسية دوراً حاسماً في تعزيز التمثيل النسائي وعدم التفريق بين الجنسين في الحياة السياسية والحزبية، مما يسهم في بناء مجتمع أكثر عدالة وتوازناً.

الفرع الثالث: دور الأحزاب السياسية في تكريس مشاركة المرأة في العملية السياسية

يعتبر تبني الدولة الجزائرية للنظام الديمقراطي، ومن خلاله تكريس التعددية الحزبية وتُعد المشاركة السياسية التجسيد الصادق لهذه الديمقراطية في واقع الحياة السياسية، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالممارسة الانتخابية الواعية التي تعتبر تجسيدا لممارسة السيادة الشعبية من جهة، وصقل لروح المواطنة الصالحة من جهة أخرى، فإذا كانت هذه المواطنة هي التمتع بالحقوق، والواجبات فإن المشاركة السياسية هي الممارسة الفعلية لهذه الحقوق، والتمتع بها من جانب، والالتزام بالواجبات من جانب آخر

تعكس مشاركة المرأة الجزائرية في المجالس الشعبية المحلية البلدية مدى ممارسة الديمقراطية المحلية، وبذلك يتجسد ممارسة مبدأ المواطنة بكل جوانبه، وكان ترشح أول امرأة في الجزائر سنة، 1967ونالت شرف ترأس بلدية في ولاية أدرار.[1]

ولا يتحقق ممارسة المرأة الجزائرية لحق المواطنة على المستوى المحلي، والوطني إلا بتوسيع حظوظها بالمشاركة في مختلف المجالس المنتخبة سواء على المستوى الوطني، أو المحلي. حيث أكد القانون على توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة وهو ما تبنت معظم وأغلبية الأحزاب السياسية الجزائرية بموجب القانون العضوي رقم 12 المؤرخ في 12/01/2012 نظام الحصص كأسلوب لتمكين المرأة من المشاركة في الحياة السياسية عن طريقشغل العضوية في المجالس المنتخبة، حيث تزداد نسبة تمثيلها بحسب عدد المقاعد المتنافس عليها في كل دائرةانتخابية[2]، كما أكدتهالمادة 7 فنصت على إمكانية استفادة الأحزاب السياسية بمساعدة مالية خاصة من الدولة، بقدر عدد مرشحاته المنتخبات في المجالس، وذلك بغرض تحفيزهم على تخصيص أكبر عدد ممكن من المرشحات واحترام النسب المحددة كحد أدنى في هذا النص. غير أن هذا أسفر عن نتائج سلبية إذ ثبت سعي الأحزاب إلى الزيادة من عدد النساء المترشحات دون مراعاة الخبرة، الجانب العلمي والثقافي والإضافة التي ستقدمها للحزب، فعلى الرغم من أن القانون العضوي رقم 12-03- جعل نسبة تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة ترتفع إلى أزيد من بتمثيل 146 امرأة من بين 462 نائبا، الأمر الذي جعل الجزائر تحتل المرتبة رقم 26 عالميا والأولى عربيا، إلا أن الواقع أثبت أن ترشيح هذه النسوة من طرف الأحزاب كان كميا فقط لا نوعيا، والملاحظة نفسها حتى بالنسبة للانتخابات التشريعية لسنة 2017 على الرغم من تراجع هذه النسبة لتبلغ، 8 25%، بحيث احتلت 120 مقعدا محتلة المرتبة 29 عالميا 34[3].

المبحث الثالث: دور الأحزاب السياسية في إدارة التنمية السياسية.

[1] نسيم رشاشي، مبدأ المواطنة والمشاركة السياسية في الجزائر، مجلة المفكر، المجلد 15، العدد 03، 2020، ص172.

[2] بلقاسم نويصر، حاتي كريمة، المواطنة في الجزائر بين التشريع والواقع والرهانات، مجلة السراج في التربية والقضايا المجتمع، العدد 06، جوان 2018، ص16.

[3] نسيم رشاشي، مرجع سابق، ص173.

إن أغلب الدراسات التي تناولت الأحزاب والتنمية السياسية تتفق حول وظائف الأحزاب السياسية في النظم السياسية الحديثة، مثل التمثيل السياسي، والمساهمة في صنع السياسة العامة لدولة من خلال البرلمان، وكذلك الاتصال السياسي وتجميع المصالح. كما تقوم بوظيفة التجنيد السياسي واختيار العناصر القيادية للمناصب الحكومية، فضلا عن تنسيق السياسات والبرامج الحكومية. ولعل وظيفة تحقيق التكامل المجتمعي من خلال إشباع مطالب الجماعات الاجتماعية والتوفيق بينها عبر إبرام عقد سياسي بين السلطة والمجتمع، وذلك كله في إطار إدارة عملية التنمية السياسية، من بين أهم الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية.

لذلك سوف نبحث في هذا العنصر عن دور الأحزاب السياسية في إدارة عملية التنمية السياسية، من خلال مجالاتها المتعددة التنشئة السياسية، إدارة الصراع السياسي، المشاركة السياسية والتكامل القومي.

المطلب الأول: المشاركة السياسية وتكوين النخبة السياسية:

أكد إعلان الحق في التنمية الصادر عن هيئة الأمم المتحدة سنة 1986 على أن التنمية عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التطور المستدام لضمان الرفاه الاجتماعي للإنسان انطلاقا من البعد السياسي للتنمية تعد المشاركة السياسية إحدى الملامح الرئيسية لعملية التنمية بشكل كلي، وفي بعدها السياسي على الخصوص. ولا شك في أن الأحزاب السياسية هي التي تقدم الإطار الأكثر أهمية وملائمة لتحقيق المشاركة. كما أن ظهور الأحزاب نفسها يمكن أن يزكي لدى الأفراد الرغبة في ممارسة السياسة والمشاركة فيها، طالما توفر لديهمالتوقع والطموح بأن تلك المشاركة سوف تكون منوطة بقراراتهم ومهاراتهم. في هذا السياق يعرف هربرت ماكلومكي المشاركة السياسية بأنها " جملة التصرفات الإرادية التي تستهدف التأثير في عملية صنع السياسة العامة وإدارة شؤون المجتمع، وتلك العملية التي يتم من خلالها اختيار القيادات السياسيةعلى كافة المستويات الحكومية القومية والمحلية بعيدا عما إذا كانت هذه التصرفات منظمة أو غير منظمة، مؤقتة أو مستمرة، مشروعة أو غير مشروعة، سواء نجحت في بلوغ أهدافها أم لا .[1]

[1] أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000، ص32

وقد ذهب الكاتب عبد المنعم المشاط في كتابه التنمية السياسية في العالم الثالث إلى تعريف المشاركة السياسية بأنها شكل من الممارسة السياسية يتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عمله المختلفة، إذ يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواء عن طريق التأييد والمساندة أو المعارضة، وتستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلاءم مطالب الأفراد والجماعات[1]

وحسب كريستوفر أرترتون CHRISTOPHER Arterton تتجلى العلاقة بين العلاقة بين الأحزاب السياسية و دورها في المشاركة السياسية على اعتبارها أحد مؤشرات التنمية السياسية في كونها لا تقتصر فقط على التصويت في الانتخابات بل تتمثل في جل الأعمال والأنشطة والمساعي التي تتدخل في نطاق مع العملية السياسية الهادفة إلى التأثير في فئة أو طبقة أصحاب النفوذ والسلطة، لاسيما الاتصال مع المسؤولين الحكوميين والمشاركة في دعم الحملات الانتخابية، ومناقشة القضايا العامة فضلا عن الحصول على تأييد مرشح معين، وكذا العمل في إطار نشاط الأحزاب السياسية والحصول على عضوية التنظيمات السياسية.[2]

وفي مؤلف للمفكر صموئيل هنتنجتون نشر سنة 1976 حول المشاركة السياسية في البلاد المتخلفة، اعتبر الأحزاب السياسية إحدى أسس ومنطلقات المشاركة في تلك البلاد، ضمن أسس أخرى مثل الطبقة والجماعة الاجتماعية

والجيرة السكانية والتجمعات الشخصية. كما يشير إلى الاختلاف النسبي لأهمية الأحزاب من منطقة إلى أخرى في العالم الثالث، وأيا كانت أهمية هذا الوزن النسبي للأحزاب فإن في مقدمة أدوارها التي تلعبها هو ما تقوم به لتحقيق المشاركة للقطاعات الفقيرة في المجتمع إذا كانت تنظيمات واسعة النطاق ذات توجه نحو الطبقات الأدنى.

– أما تكوين النخبة السياسية تتفق أغلب الدراسات السياسية وكذلك علم الاجتماع الانتخابي على أن الهدف الأساسي للحزب هو الوصول إلى السلطة والسيطرة على الحكم أو المشاركة

[1] عبد المنعم المشاط، التنمية السياسية في العالم الثالث: نظريات وقضايا، مؤسسة العين للنشر والتوزيع، الإمارات، 1988، ص 36.

[2] ثامر محمد كامل الخزرجي، إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، المستقبل العربي، ع 251، 2000، ص 117 – 118.

فيه، كما انها تعتبر أحد التنظيمات الرئيسية التي تلقن فيها مبادئ الممارسة السياسية وأبجديات الوصول إلى الحكم، كما الأحزاب تقوم بإعداد الأشخاص وتكوينهم سياسيا، وتعمل على هيكلتهم ضمن الفضاء السياسي من خلال ترشيحهم في الاستحقاقات الانتخابية، وكذا مرافقتهم من البداية عبر عملية انتقائية داخليا إلى غاية إقناع مختلف مكونات المجتمع بأن هذا لإطار مناسب سياسيا وأكفأ لتقلد المسؤولية السياسية أمام الهيئة الناخبة، وذلك مرورا بالتدرج في تولي المسؤوليات داخل أجهزة وهياكل الحزب، [1]

الأمر الذي يجعل من هذا الأخير مؤسسة داعمة للمواطن في انتقاء من يمثله في مؤسسات الدولة المختلفة. هيكلة المعارضة وتوجيهها تتمتع المعارضة بأهمية قصوى في الأنظمة الديمقراطية، فمن خلالها يتمكن الأفراد ومختلف المكونات الاجتماعية إبداء آرائهم المؤيدة المساندة والمعارضة، كذلك يتم ذلك في إطار منظم ومهيكل قانونيا، يرتقي بمفهوم المعارضة ويجعلها جزء لا يتجزأ من الحياة السياسية الديمقراطية والتعددية، ومهيكلة في تنظيمات سياسية تدعى بالأحزاب، والتيتقوم بدورها في تنظيم المعارضة كسلوك سياسي راقي، والاعتراف بها لكونها تتضمن برامج بديلة لبرامج الأغلبية الحاكمة أو مكملة لها، وفقا للمعارضة البناءة الإيجابية التي تقدم البدائل في الوقت المناسب، على أن تلتزم النخبة الحاكمة بقبول البدائل والاقتراحات المطروحة من قبل المعارضة بما يستجيب ومطالب الرأي العام وذلك باحترام الشرعية المشروعية، وضمان استمرارية ودوام المؤسسات الدستورية. بمعنى آخر إن هيكلة تنظيم المعارضة تتطلب من الحزب ألا يلتزم بالنقد النظري والمجرد فحسب، بل يجب أن يرفق الحلول والبدائل اللازمة في شكل برنامج متكامل قابل للترجمة على الساحة السياسية في حالة وصوله إلى الحكم[2]

– كما أن الأحزاب يمكن أن تسهم في إحلال الشرعية السياسية على النظام، سواء تعلق الأمر بتخطي حالة عدم الاستقرار السياسي المميز للمناطق النامية والمرتبط بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية أو نتاج نشأة أنظمة سياسية جديدة تنطوي على أنماط جديدة من

[1] ثامر محمد كامل الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 213.

[2] الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1998، ص53

المشاركة السياسية. وتزداد مشكلة الشرعية تعقيدا جراء عدم التزام المؤسسين الأوائل للأحزاب أنفسهم بالحكم النيابي، لذلك اقترح آبتر عدة جوانب متكاملة لحل أزمة الشرعية السياسية، تتمثل أساسا في نشاط الأحزاب في تعظيم وترقية شرعية النظام خلال حشد التأييد الجماهيري خاصة ونشاط الأحزاب في مظلة واسعة من العلاقات المتداخلة، التي تجتمع بين القطاعات الاجتماعية المختلفة، كما تقوم من أجل تقديم أهداف معينة للحكم تصوغها في إطار إيديولوجي محدد.

-التكامل- القومي: إن الأحزاب السياسية في أغلب الدول الجديدة، اهتمت بعنصري التكامل القومي من إحكام السيطرة على كافة أرجاء إقليم الدولة، والحد من الولاءات الضيقة، ولذلك برزت الأحزاب السياسية من أجل القضاء على الانقسامات الاجتماعية الحادة القائمة على أسس عرقية أو إقليمية أولغوية أو دينية.[1]

ويظهر أثر الأحزاب السياسية واضحا في التخفيف من أزمة العزوف عن المشاركة السياسية من خلال تعميق شعور المواطن بالمسؤولية تجاه القضايا والأهداف العامة، ومن خلال تعبئة الجماهير وتوعيتهم بحقوقهم السياسية من انتخاب ومناقشة الأحداث العامة، والإهتمام بالتطوّرات التي تجري على الساحة السياسية.

كما أنّنا لا نتجاهل دور الأحزاب السياسية . دون أن ننسى دور الجمعيات المختلفة . في القضاء أو التقليل من مظاهر الإغترابوالعزوف السياسي الذي يعرفه الأستاذ" **أولسن**" « **Olson**»بأنّه" الفصل أو الغربة بين ذات المرء وَبعض الجوانب البارزة في البيئة الإجتماعية". وذلك من خلال التقليص من حالة التناقض القائم بين ذات الفرد وبين مؤسسات النظام السياسي، وَخلق شعور الثقة في المواطن بأنّه قادر على التأثير في القرارات الحكومية

المطلب الثاني: التنشئة السياسية:

يشير مصطلح التنشئة السياسية إلى تلك العملية التي يتم عبرها اكتساب جملة من القيم والمعتقدات والعادات الاجتماعية في بعدها السياسي، كما تتضمن المنظومة القيمية التي

[1] حسيبة غارو، دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة: دراسة حالة الجزائر 1997 - 2007، مذكرة ماجستير، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2012، ص 39.

يحملها الفرد تجاه النظام السياسي والوطن في آن واحد، انطلاقا من ذلك يمكن أن نعتبر التنشئة السياسية عملية مستدامة تنسحب على حياة الفرد، فهي تؤدي دور مؤثر في الثقافة السياسية القائمة بالمجتمع، من خلال غرس ثقافة سياسية جدية أو تعديلها وتقويمها .[1]

في هذا الإطار تؤدي الأحزاب السياسية وظيفة متميزة في مجال التنشئة السياسية داخل المجتمعات الآخذة في طريق التحديث، خاصة وأنها تعد أحد الأدوات الرئيسية للتنشئة السياسية أثناء الفترات الأولى للتنمية السياسية، مع العلم أنها من بين المؤسسات القليلة التي تهتم بالتأثير على الاتجاهات السياسية للأفراد والفئات من خلال غرسها لقيم وتصورات تتلاءم مع النظم القائمة والمنظومة القيمية للعائلة والمدرسة بشكل عام في الدول المتقدمة.

لذلك فالأحزاب أثناء اضطلاعها بالدور التنموي، تكون أكثر اهتماما بالتنشئة السياسية لأعضائها من الأحزاب المستقرة في النظم المتقدمة، بالمقابل في الدول النامية يقوم الحزب بمسؤولية عقد اجتماعات أعياد الاستقلال، وينظم الخدمات الاجتماعية لأعضائه، ويساعد على توفير الوظائف، وتقديم الرعاية الطبية، كما أن الحزب هو الذي ينظم برامج التدرب السياسي ويعلم التاريخ أو الطبقي أو الإقليمي. فالأحزاب السياسية تضطلع بدور جوهري مكمل لمختلف أدوار النسق الاجتماعي، لا سيما المؤسسات الاجتماعية (المدرسة الجامعة والأسرة...) التي تقود عملية التنشئة السياسية وبلورة الثقافة السياسية للأفراد، عبر تثقيف أعضاء المجتمع وإشباعهم بمنظومة متكاملة الوظائف والأهداف تتخذ من العملية السياسية الخلفية السياسية في تكوين المجتمع القومي سياسيا وديمقراطيا.

وحسب دراسة قدمها الباحث فتاح كمال بعنوان دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية فإن الأحزاب السياسية تحتل وقعا متميزا من عملية التنشئة السياسية، حيث توصل الباحث من خلال نتائج المسح الاجتماعي الذي قام به الى أن الأحزاب السياسية تقوم بوظيفة الإرشاد السياسي بنسبة 41 بالمئة مقابل العكس السلبي (عدم تمكنها من أداء مهمة التنشئة السياسية) بمعدل 59 بالمئة، فضلا عن تأكيد دور متغير الأحزاب السياسية في عملية التنشئة السياسية للمواطنين والاهتمام بانشغالاتهم والتي قدرت بـ25 بالمئة في مقابل

[1] ياسين ربوح، صباح مصطفى المصري، النظام الحزبي: الماهية المقومات الفاعلية، المكتب الجامعي الحديث، مصر،2006، ص 207.

التصويت سلبا ضد نجاح العملية بـ75 بالمئة. كما أن برامج الأحزاب وسياساتها لم تمنع من توجيه أسهم النقد، حيث تراوحت بين الإقناع بنسبة 24 بالمئة وغير مقنعة بنسبة 76 بالمئة، أما علاقة المصوتين بالأحزاب السياسية وانتماءاتهم تمثل قطيعة واسعة لنشاطها حيث بلغ عدد المقاطعين 02 بالمئة والمناضلين 03 بالمئة وقدر عدد المتعاطفين بـ 16 بالمئة وتم التصويت بنسبة 79 بالمئة بالقطيعة الحزبية.[1]

المطلب الثالث: إدارة التنافس السياسي:

إن قدرة الحزب على إدارة الصراع السياسي في المجتمع تتوقف على المؤشرات التالية:

– عمق الانقسام الاجتماعي السائد في المجتمع وما يرتبط به من انقسام إيديولوجي، فحدة التصدع والانشقاق العقدي تصعد من إمكانية الصراع السلمي والعلني بين الأحزاب، خصوصا إذا اكتسبت هذه التشققات طابعا إيديولوجيا. بالمقابل لا تنفي الانقسامات الاجتماعية الحادة إمكانية قيام حزب سياسي واحد بتوطيد سيطرته على كافة الاتحادات والتجمعات الثانوية القضاء عليها.

– تأثير نوعية القيادات الحزبية باتجاهاتها وكفاءتها وحكمتها في إدارة الصراع السياسي بفعالية، انطلاقا من الخلفية التاريخية والفكرية والخبرة الماضية التي يتمتع بها القادة الحزبيون في التعامل مع صراعات ماضية وكيفية تكييفها مع إدارة الصراع السياسي في الحاضر.

– اتساع قاعدة الحزب: إن تغلغل الحزب إلى المستويات الإقليمية والمحلية، واحتوائه للأقليات العرقية والنخب المنشقة يتيح الإمكانية لتحقيق الإشباع لجماعات مختلفة، ويوفر فرص حل المنازعات على المستوى الحكومي المحلي أو على مستوى الوحدات المحلية للحزب. طبيعة علاقة الأحزاب والنظم الحزبية بالهياكل الحكومية القائمة: أي ما إذا كان الحزب الواحد أو الأحزاب المتعددة تسيطر فعليا على تلك الهياكل الحكومية، مثل البيروقراطية. وما إذا كانت تلك السيطرة تتم بشكل متوازن؛ فعند كون السيطرة ضعيفة للغاية فإنها تؤدي إلى تعثر العملية السياسية بسبب عدم وجود نظام حزبي قادر على ممارسة

[1] كمال عبد الفتاح، دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، 2011–2012، ص2.

وظائفه وبالتالي تؤدي إلى انفصال الأحزاب عن النخبة الحاكمة. وأما إذا كانت السيطرة قوية للغاية أو شديدة فإنه يمكن أن تؤدي إلى حد إعاقة الإدارة الفعالة للصراع السياسي، بسبب الهيمنة على الجهاز البيروقراطي في النظم التنافسية. [1]

خلصنا في هذا الفصل إلى أن الأحزاب السياسية على الرغم من اختلاف زوايا تعريفها، فإن لها هدف موحد سواء في الدول الديمقراطية أو الدول غير الديمقراطية والذي يتمثل أساسا في تولي سدة الحكم وممارسة السلطة.

كما تعد أحد قنوات الاتصال السياسي الرئيسة بين المواطن والدولة، من خلال القيام بعملية التعبئة والتجنيد السياسي والاتصال وتجميع مصالح الشعب.

تؤدي الأحزاب السياسية تنشئة المواطن من الناحية السياسية، وتعمل على تربيته لاكتساب روح الممارسة السياسية السليمة بقواعدها الديمقراطية، لاسيما منها احترام الرأي الآخر، وفتح قنوات الحوار من أجل المصلحة العليا للدولة، الأمر الذي يجعل منها فاعل أساسي ضمن قواعد اللعبة السياسية.

وتلعب الأحزاب دوراً حيوياً في تنمية الحس السياسي وترسيخ قيم المواطنة وتعزيز العملية السياسية للأحزاب من خلال تعزيز المشاركة السياسية، المساءلة، الشفافية، الثقافة الديمقراطية، تمكين المجتمعات المحلية، تعزيز القيم الوطنية، وتحفيز التنمية الاقتصادية. من خلال وعي المواطنين بدورهم في النظام السياسي، يمكن من تحقيق نظام ديمقراطي أكثر فعالية وشمولية.

[1] محمد فائق، حقوق الإنسان والتنمية، المستقبل العربي، ع 251، يناير 2000، ص 102-103.

الخاتمة

خاتمة

إن العلاقة بين الأحزاب السياسية والتنمية السياسية هي علاقة تفاعلية، بسبب الدور الذي تؤديه الأحزاب السياسية في حياة المواطنين، وذلك من خلال نشر الوعي والحس والتكوين السياسي، وهذا التكوين عائد إلى الأحزاب لامتلاكها قوة التنظيم و التأطير والتأثير في جمهور الناخبين والمواطنين، لقد سارعت العديد من الدول الديمقراطية لتكريس التنمية السياسية في مجتمعاتها، بغية خلق نُخَب تقوم بنشر قيم ذات صلة بمفهوم المواطنة، ونشر الشعور الوطني متخذة الأحزاب السياسية الركيزة الأساسية للنهوض بهذا الدور الفعال. فالأحزاب السياسية تعد مؤشراً أساسياً لقياس نسبة الديمقراطية، ومدى سيرها على مسار التنمية السياسية، والجمهورية الجزائرية كسائر دول العالم يؤدي فيها الحزب السياسي كحجر الزاوية تفعيل العمل السياسي على الساحة السياسية، ولاسيما منذ إقرار نظام التعددية الحزبية الذي فتح المجال لكل الأحزاب من أجل التنافس فيما بينها من خلال برامجها الحزبية للوصول إلى ما فيه خير البلاد، إلا أن الأحزاب السياسية في الجزائر لا تزال رهينة التجاذبات الهوياتية ، و منطق الزبائنية غير مستقلة بذاتها وسياساتها وذلك لارتباطها الإثني أو الجهوي أو الايديولوجي، وكثيرا ما تتناسى دورها المحوري في تحقيق التنمية السياسية.

ومما سبق خلصنا إلى ما يلي:

- تقوم الأحزاب السياسية بتنمية قيم المواطنة والحس السياسي من خلال مجموعة من الأنشطة والممارسات التي تهدف إلى زيادة وعي الأفراد بالقضايا السياسية والمشاركة الفعالة في الحياة العامة
- تتعدد الأدوار الحزبية لتهتم بنشر الثقافة السياسية لدى الشعب، وتحرص على تجديدها في ضوء المستجدات والتغيرات التي تطرأ على الساحتين المحلية والعالمية بما يعمل على تجديد الثقافة وتنمية الحس السياسي للمواطن وتنمية قيم المواطنة، ويمثل ذلك دورًا تعليميًا وتثقيفيًا للحزب، بما يسمى بالرسالة السامية التي تشارك في تشكيل البنى المعرفية الصحيحة لدى جموع المواطنين،
- يكتسب الحزب قوته السياسية عبر التعبئة الجماهيرية اعتمادًا على القناعة الفكرية التي تؤثر بصورة مباشرة في التغيير وطرح المزيد من الأفكار المبتكرة حول مختلف القضايا المجتمعية، ومن ثم يساعد ذلك في دعم سياسة الدولة المعلنة.
- العمل الحزبي ذو الصبغة الوطنية يسعى إلى خلق حالة من الرضا الشعبي؛ إذ يستهدف بكل إمكانياته التعبير عن رغبات الشعب، في ضوء آليات ديمقراطية أقرها دستور البلاد؛ وبناء عليه

تتنامى قوة الحزب السياسي من حالة التناغم الواضحة مع جمهوره الذي يسانده ويؤازره ومن ثم يعبر عن تطلعاته الآنية والمستقبلية، ومقدرة الحزب على تحقيق ذلك يعد اختبارًا سياسيًا ينبغي اجتيازه.

- تؤدي الأحزاب السياسية عبر ممارساتها الواقعية مهمة حساسة تتمثل في دعم الاستقرار المجتمعي؛ إذ تظهر بصدق الإنجازات التي تقوم بها الدولة ومؤسساتها الوطنية من خلال برامجها المتعددة سواءً على مستوى الإعلام أو من خلال اللقاءات والفعاليات الجماهيرية التي تعقدها، أو أثناء عقد المؤتمرات الشعبية والندوات التوعوية، أو في المناسبات القومية، وغيرها من التجمعات الجماهيرية.

التوصيات:

- يأتي دور الأحزاب كأداة للفعل السياسي في المجتمع والتغيير المجتمعي خاصة وأن الدولة تستمد منها قوتها وتوجهها لمصلحة الوطن والمواطن لتحقيق رؤى القائد والقوى الغيورة لوطن اقوي وأمتن، كما تستمد الأحزاب قوتها من قوة دولتها، فالدولة القوية هي حاضنة الأحزاب القوية، وعليه فإن الاهتمام أكثر بهذه الوحدات السياسية المهمة في التنمية السياسية هو مطلب أساسي.
- برامج الأحزاب هي بمثابة المحصلة والبوصلة التي تحدد خارطة الطريق لمسيرة الوطن والمشروع النهضوي الوطني، لذا وجب على هذه الأحزاب اختيار برامجها وسياساتها بدقة ووفق ما يخدم مصلحة الوطن والمواطن.
- تقوم فلسفة الحزب على المسئولية الجماعية للمجتمع والدولة نحو الأفراد. المعروف أن القيم والمبادئ الإسلامية تدعم هذا التوجه وتشمل قيم ومبادئ الحزب الأساسية حقوق الإنسان والحق في العمل والتعليم والصحة والمياه والسكن والعدالة الاجتماعية، والمساواة في الفرص، وعليه فإن الدفاع عن هذه الحقوق والحريات يجب أن يكون من الأولويات.
- ان الحديث عن دور الأحزاب في الإصلاح والتنمية السياسية يجرنا إلى الخوض في عنوان عريض هو الديمقراطية ، فلا يمكن أن نتحدث عن أي إصلاحات سياسية أو اقتصادية أو حتى اجتماعية وثقافية دون الغوص في تفاصيل الديمقراطية السائدة والمشاركة بصورة فاعلة وحقيقية في هذه العملية، لا أن يكون دورها مجرد ديكور ديمقراطي جميل لا يستر عورة الديمقراطية التي تعتبر تراث أنساني قائم على أساس المساواة و العدالة الكاملة بين المواطنين لأن المواطن الملتزم بقيم الديمقراطية لا يقبل الاستبداد والاستعباد بحق الآخرين وهذا سيكرس مبادئ المجتمع الديمقراطي المبني على المساواة والكرامة والحرية الذي يفرض سيادة العدل.

المصادر المراجع

قائمة المصادر والمراجع

***القرآن الكريم:**

1/ سورة المؤمنون الآية 53.

2 /سورة مريم الآية 37.

3/ سورة المجادلة الآية 22.

4/ سورة الكهف الآية 12.

***المعاجم والقواميس:**

5/ ابن منظور، لسان العرب، حرف الواو، دار المعارف، القاهرة، ، 1984.

6/ بن يعقوب الفيروز آبادي مجد الدين محمد، القاموس المحيط، حرف الواو، دار الحديث، القاهرة، 2008.

7/ جيبالي صقر وآخرون، قاموس المصطلحات المدنية والسياسية، الطبعة 1، لبنان مركز إعلام وحقوق الانسان والديمقراطية شمس، 2004.

***الكـتـــــــــــب:**

8/ الصلابي علي محمد، المواطنة والوطن في الدولة الحديثة المسلمة، ط1، 2014.

9/ الكواري علي خليفة ، مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية، الدوحه، 2000.

10/ الكواري علي خليفة، الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2004.

11/ المشاط عبد المنعم ، التنمية السياسية في العالم الثالث: نظريات وقضايا، مؤسسة العين للنشر والتوزيع، الإمارات، 1988.

12/ الزيات عبد الحكيم، التنمية السياسية–دراسة في علم الاجتماع السياسي.– القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2002.

13/ بريختشي كيمب، حوار الأحزاب السياسية، دليل مسير الحوار، هولندا، 2013.

14/ بن دوبه شريف الدين، المواطنة مفهومها جذورها التاريخية وظيفتها السياسية.

15/ بوضياف محمد، الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر، دار المجد للنشر والتوزيع، (د.ط)، الجزائر.

16/ بولس عاصي وآخرون، المواطنة والدولة مقاربات واتجاهات، ط1، منتدى الفكر اللبناني، 2010.

17/ حاروش نور الدين، الأحزاب السياسية، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2016.

18/ فائق محمد ، حقوق الإنسان والتنمية المستقبل العربي، 251 يناير، 2000.

19/ فرجاني خيري ، مفهوم الوطن والمواطنة في الفكر السياسي المعاصر، سلسلة إصدارات مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، مصر، 2014.

20/ فوزي سامح ، المواطنة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ط1، مصر، القاهرة، 2007.

21/ سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، عالم المعرفة، الجزائر، ط2، 2009.

22/ شريط الأمين، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، (د.ط)، الجزائر، 1998.

23/ شريط الأمين، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

24/ دوفرجيه موريس ، ترجمة علي مقداد، ع المحسن سعد، شركة الأمل للطباعة والنشر، القاهرة، 2011.

25/ناجي عبد النور، النظام السياسي في الجزائر من الأحادية إلى التعددية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

26/ صيام عماد ، المواطنة، مصر، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، يوليو2007.

27/ عبد الحميد بنيه نسرين ، مبدأ المواطنة بين الجدل والتطبيق، مصر، مركز الإسكندرية للكتاب، 2008.

28/ عبد الرؤوف عامر طارق ، المواطنة والتربية الوطنية، ط1، القاهرة:مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2012.

29/ محمد كامل الخزرجي ثامر ، إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، المستقبل العربي، 251، 2000.
30/ محمد كامل الخزرجي ثامر ، النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان،2004.
31/ مصطفى المصري صباح ، النظام الحزبي: الماهية المقومات الفاعلية، المكتب الجامعي الحديث، مصر ،2006.
32/ زغدود علي، نظام الأحزاب السياسية، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، الجزائر، 2007.
33/ زغدود علي، نظام الأحزاب السياسية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
34/ وهبان أحمد، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000.

***المجلات والندوات:**

35/ الخال إبراهيم ، بن عمر عبد الرحمان ، قراءة في مفهوم المواطنة في التشريع الجزائري، مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية، ع3، مج2، الجزائر ،2021.
36/عبد القادر عبد العالي، مداخلة " الاحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر" ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول التحولات السياسية، واقع وتحديات قسم العلوم السياسية جامعة الشلف، تاريخ 16-17 ديسمبر 2008.
37/ رشاشي نسيم ، مبدأ المواطنة والمشاركة السياسية في الجزائر، مجلة المفكر، المجلد 15، العدد 03، 2020.
38/ نويصر بلقاسم، حاتي كريمة، المواطنة في الجزائر بين التشريع والواقع والرهانات، مجلة السراج في التربية والقضايا المجتمع، العدد 06، جوان 2018.

***الرسائل الجامعية:**

39/ أحمد حسن المختار عبد الرحمان، التنظيم القانوني للأحزاب السياسية ودورها في التجربة الديمقراطية اليمنية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.2007.

40/ فريطاس مبارك ، دور الأحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي في المجتمع الجزائري، دراسة ميدانية (مدينة باتنة) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة الطور الثالث (ل-م-د)، تخصص علم الاجتماع السياسي، جامعة العربي التبسي – تبسة، السنة الجامعية 2022/2021.

41/ فتاح كمال، دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2011-2012.

42/ رحماني طيفوري، بوزينة أحمد، مسار الفاعلية الحزبية في تشكيل الوعي السياسي في الجزائر-دراسة سوسيوسياسية لعينة من الأحزاب السياسية-دراسة ميدانية بولاية الشلف أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر2، 2015-2016.

43/ رفيق عبد الله، النخبة السياسية وقيم المواطنة في الجزائر-دراسة ميدانية، ولاية الوادي، مذكرة دكتوراه، جامعة العربي التبسي-تبسة، 2021.

44/غارو حسيبة، دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة: دراسة حالة الجزائر 1997 – 2007، مذكرة ماجستير، جامعة مولود معمري، 2012.

***القوانين والمراسيم:**

45/ المادة 4 من القانون الأساسي لحركة مجتمع السلم.

46/ المادة 6 من القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني.

47/ دستور 89 مادة 40.

الملخص:

تعد الأحزاب السياسية من أدوات التنمية السياسية في العصر الحديث، وعلى اعتبار أن فعالية سياسة التصنيع تعبر عن مضمون التنمية السياسية والاقتصادية، فإن حركية الأحزاب السياسية والنظام الحزبي تعبر بالمقابل عن درجة التنمية السياسية داخل النظام السياسي وداخل الدولة.

لقد حافظت الأحزاب السياسية في الجزائر على أهميتها بالرغم من تطور مؤسسات المجتمع المدني التي اكتسببعضها مركزاً مرموقاً على الصعيد الخارجي من خلال التحالفات، ولكن تلك المؤسسات لم تستطع أن تؤدي وظيفة الأحزاب في عملية التداول السلمي على السلطة، بالإضافة إلى وظائفها الأخرى داخل المجتمع، ولقد توضح لدينا من خلال هذه الدراسة أن أدوار الأحزاب السياسية في التنمية السياسية عن طريق ترسيخ قيم المواطنة وتنمية الحس السياسي تتأثر بصفة مباشرة بأدوارها داخل التحالفات السياسية الحزبية، فمعظم الاحزاب السياسية الجزائرية وجدنا أنهاتسير في طريق مغلق نتيجة التنافس والصراع الحاد بين زمرة السياسية وكحتمية لطبيعة النظام السياسي المنغلق الذي لا يسمح بالحراك السياسي داخل النخب السياسية. وهو الأمر الذي أثرسلباً على مردود أحزاب السياسية مجتمعة على المستوى المحلي والوطني.

الكلمات المفتاحية:الأحزاب السياسية، المواطنة، الحس السياسي.

Abstract:

Political parties are among the tools of political development in the modern era، and given that the effectiveness of the industrialization policy expresses the content of political and economic development، the dynamism of political parties and the party system، in return، expresses the degree of political development within the political system.

Political parties in Algeria have maintained their importance despite the development of civil society institutions، some of which have gained a prominent position on the external level through alliances. However، these institutions were unable to perform the function of parties in the process of peaceful transfer of power، in addition to their other functions within society.

Through this study، it has become clear to us that the roles of political parties in political development by consolidating the values of citizenship and developing political sense are directly affected by their roles within partisan political alliances. We found that most of the Algerian political parties are on a closed path as a result of the intense competition and conflict between the political faction and as an inevitable nature of The closed political system that does not allow political movement within the political elite. This negatively affected the performance of all political parties at the local and national levels.

keywords:

Political parties، citizenship، political sense.